لا يزال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو يمتلكُ عدداً من الخيارات قد يلجا إليها استباقاً لحل الكنيست نفسه نهائياً، فقد يدخل في تسوية مع زعيم «كاحول لفان» الجنرال بني غانتس تطيل عمر الحكومة، خصوصاً انه غير معني بان تجرى الانتخابات إلا بعد وصول لقاح جائحة كورونا، لاستعادة بعض المقاعد، التي تتنبأ الاستطلاعات بانه سيخسرها

الكنيست الإسرائيلي يقترب من حل نفسه

ازدياد فرص انتخابات جديدة... ونتنياهو يحتفظ بخيارات إطالة بقائه في السلطة

موافقة نتنياهو على مطالب غانتس ستوجّه حل الكنيست (مناحيم كهانا/ فرانس برس)

للحديث تتمة...

النفط مفتاح الحل الليبي

اسامة علي

يزداد المشهد الليبي تأزماً على الرغم من الحديث عن قرب تسوية ليبيا، إذ إن ما لا يمكن إخفاؤه وإنكاره، أن المصرّين على البقاء في مشهد الحكم، هم سبب التأزيم، بفعل خلافهم على واردات النفط، آخر الصراعات ومفتاح الحل. وعلى الرغم من قدم حرب البيانات المتبادلة بين رئيس المجلس الرئاسي فائز السراج ومحافظ المصرف المركزي الصديق الكبير، إلا أن الصراع الحالي تقدم خطوة إلى الأمام، مع بدء، الحديث مباشرةً عن واردات النفط، بعد قرار رئيس المؤسسة الوطنية للنفط، مصطفى صنع الله، حجبها ومنع تدفقها إلى حسابات المصرف المركزي.
في مقابل التصعيد النفطي، انتكس الحوار الليبي، مع وصوله إلى مرحلة تسمية أركان السلطة الجديدة في المشهد المقبل. وهو ما دفع مراقبين إلى الربط بين العرقلة السياسية والتصعيد النفطي، معتبرين أن النفط ركيزة من ركائز التسوية السياسية، وهو ورقة ضغط للمرحلة المقبلة.
ومع أن القانون لا يخوّل المؤسسة الوطنية للنفط التصرّف في إيراداتها ولا حجبها، لكونها جهة فنية لا أكثر، تتسلّم الأموال وتسلّمها للمركزي في زمن محدد، إلا أن رئيسها مصطفى صنع الله، استند في قراره الأخير إلى توجيهات من السرّاج لكونه يمثل الجهة التنفيذية. مع العلم أن السرّاج لا يملك صلاحيات تشريعية تُمكّنه من ذلك. أما المصرف المركزي فلا يسمح له القانون بالاحتفاظ بنقد أجنبي في حساباته. وسبق للواء المتقاعد خليفة حفتر أن ضغط هو الآخر بورقة النفط، عندما أقفل الحقول النفطية قبل أن يوافق على فتحها بعد اتفاقه مع أبرز أعضاء المجلس الرئاسي، أحمد معيتيق.
ثم أفضى الاتفاق الأخير بين الأطراف الليبية إلى تفعيل «اللجنة المشتركة» للإشراف على وضع إيرادات النفط ومراقبة صرفها. اللافت في ملامح تقدم مختلف الحوارات، أن توافق المتقاتلين على تفعيل «اللجنة المشتركة»، أدى إلى توافق وفدي مجلسي النواب والدولة على إعادة النظر في آليات اختيار شاغلي المناصب السيادية، كذلك سرّب مقرّبون من أعضاء ملتقى الحوار السياسي، أنباءً عن احتمال عقد لقاء، قريب لتسمية شاغلي مناصب السلطة الجديدة «الموحّدة» بعد توحيد شقّي مجلس النواب في الغرب والشرق. فهل يوحّد النفط الليبيين؟

الخدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

صادق الكنيست الإسرائيلي، أمس الأربعاء، بأغلبية 61 صوتاً بالقراءة التمهيدية، على مقترحي قانون لحل الكنيست، والذهاب لانتخابات مبكرة. وبهذا يكون أطلق الرصاصة الأولى على الحكومة الحالية، وبدء المعركة الانتخابية لانتخابات، هي الرابعة خلال عامين، في حال تمت المصادقة على مقترحي القانون، بالقراءات الثلاث اللازمة كي يصبح حل الكنيست نهائياً.
لكن تصويت الكنيست أمس كان عملياً تحصيل حاصل، وقد يكون مناورة تمكن زعيم «كاحول لفان» الجنرال بني غانتس، من اللجوء إليها لتحسين شروط بقائه في الحكومة في وجه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، قبل موعد 23 ديسمبر/كانون الأول الحالي، وهو الموعد الأخير لإقرار ميزانية عامة للدولة. وفي حال لم يتم إقرارها، فإن ذلك سيعني انتهاء ولاية الحكومة الحالية والذهاب لانتخابات خلال 90 يوماً. ويتحكم نائب عن حزب غانتس، هو إيتان غينزبورغ، بجدول أعمال لجنة الكنيست الذي أنيطت به مهمة إعداد مقترحي القانون للقراءة الأولى، ومن ثم الثانية والثالثة. لكن في المقابل، فإن مسار قانون حل الكنيست يمنح الأحزاب، وتحديداً نتنياهو وغانتس، فرصة من أجل الاتفاق على موعد آخر للانتخابات، مثلما يمنحهما فرصة لإبرام تسوية تطيل عمر الحكومة.

القرار بيد نتنياهو

على أية حال فإن القرار النهائي عملياً سيكون بيد رئيس الحكومة، فإذا وافق نتنياهو على شروط ومطالب بني غانتس، فإن من شأن ذلك أن يؤجل حل الكنيست، وأن يؤجل بالتالي موعد الانتخابات المقبلة. فتوصل الاثنين إلى اتفاق سيعني تعطيل مسار إقرار مقترحي القانون اللذين مرّا بالقراءة التمهيدية أمس، سواء عبر ارتداد حزب «كاحول لفان» في القراءات القادمة على موقفه الذي اتخذه أمس، والتصويت ضد القانونين، وبالتالي ترجيح خيار تسوية في موضوع ميزانية الدولة، تُمدد عمر الحكومة بشهرين أو ثلاثة، مقابل مكاسب قد يحققها غانتس، وتدعم موقفه في المعركة الانتخابية.
ووفقاً لما هو معلن، فإن نتنياهو غير معني بالانتخابات في الموعد القريب الذي يحدده الفشل في تمرير ميزانية الدولة، وهو 90 يوماً بداية من 23 ديسمبر الحالي، أي في مطلع مارس/ آذار المقبل. في المقابل فإن نتنياهو معني بأن تجرى الانتخابات في أواسط مايو/ أيار أو يونيو/ حزيران المقبلين، على أمل أن تكون اللقاحات ضد جائحة كورونا قد وصلت إلى إسرائيل، وبدأت عملية تطعيم المواطنين باللقاح، ما يساعد نتنياهو في استعادة بعض المقاعد، التي تتنبأ الاستطلاعات بأنه سيخسرها في حال جرت الانتخابات قريباً.

خيارات نتنياهو

مع ذلك ينبغي التذكير بأنه بالرغم من قرار الكنيست أمس، فإن نتنياهو لا يزال يملك في جعبته خيارات أخرى قد يلجأ إليها. وأولها الاتجاه، حتى قبل إنهاء عملية تشريع قانوني حل الكنيست، بالقراءات الثلاث، إلى الاتفاق مع حزب «يمينا» بقيادة نفتالي بينت، على تشكيل حكومة جديدة، بموازاة التوصل إلى تفاهمات مع منذوبي الحركة الإسلامية الجنوبية، بقيادة النائب منصور عباس، التي تشكل جزءاً من تركيبات القائمة المشتركة للأحزاب العربية، ولها 4 مندوبين من أصل 15، بأن يمتنع منصور عباس ونواب الحركة الإسلامية عن التصويت ضد الحكومة المقبلة. وسيضمن هذا لنتنياهو، بحسب موازين القوى الحالية، تأييد 59 نائباً لحكومة بديلة، بدون معارضة 61 نائباً، في حال امتنع نواب الحركة الإسلامية عن التصويت ضد حكومة نتنياهو. ويبدو هذا الخيار ضعيفاً، وإن كان يستند إلى حقيقة امتناع نواب الحركة الإسلامية، أمس، عن التصويت مع قانون حل الكنيست، من جهة، وبفعل تصريحات للنائب منصور عباس، لم ينف فيها إمكانية التعاون مع نتنياهو مقابل «خدمة مصالح المجتمع العربي»، وبادعاء «أننا لسنا في جيب أحد، لا اليمين ولا اليسار».

> نتنياهو معني بأن تجرى الانتخابات أواسط مايو او يونيو
>
> نتنياهو قد يتهم غانتس بجر إسرائيل لانتخابات رابعة

الخيار الآخر هو الاستجابة لشروط بني غانتس في ما يتعلق بتمرير ميزانية الدولة، وانتظام موعد مناسب لحل الحكومة الحالية، قبل حلول موعد تنفيذ اتفاق التناوب مع بني غانتس، وبعد أن يكون اتفق مع حزب «يمينا» بقيادة نفتالي بينت، وحزبي «شاس» و«يهدوت هتوراة» الحريديين على شكل الائتلاف الحكومي القادم، بالنظر إلى أن استطلاعات الرأي العام تمنح نتنياهو القدرة على تشكيل ائتلاف حكومي مع هذه الأحزاب، يعتمد على تأييد 65 عضو كنيست على الأقل من أصل 120 عضواً في الكنيست الإسرائيلي.

انتخابات بعد اتفاق مسبق

وبحسب مراقبين، فإن نتنياهو، منذ عودته لرئاسة الحكومة في عام 2009، كان اتجه لانتخابات جديدة فقط بعد أن يتفق مسبقاً مع الأحزاب الحريدية واليمينية على تأليف الحكومة القادمة. وهو ما فسر في حينه سبب فشل تسيبي ليفني في انتخابات 2009 في تشكيل حكومة بقيادتها، بالرغم من أن حزبها «كديما» تجاوز عدد المقاعد التي حصل عليها حزب «الليكود»، وحصلت على تكليف بتشكيل الحكومة. لكن حزبي «شاس» و«يهدوت هتوراة» الحريديين رفضا الانضمام لحكومة برئاستها، واتضح أنهما كانا توصلا لاتفاق مسبق مع نتنياهو. وتكرر ذلك في الانتخابات العامة عام 2014، عندما قام نتنياهو بتفكيك حكومته التي كانت بالشراكة مع حزبي «يش عتيد» بقيادة يئير لبيد و«البيت اليهودي» بقيادة نفتالي بينت والاتجاه لانتخابات جديدة.

رهان على التمديد للحكومة

واليوم، بالرغم من قرار الكنيست أمس الأربعاء، فإن نتنياهو يراهن، على ما يبدو، على تمديد أمد الحكومة بشهرين أو ثلاثة، مع تكريس اتهام بني غانتس، شريكه في الحكومة، بالمسؤولية عن جر إسرائيل لانتخابات رابعة، بالرغم من جائحة كورونا، كي يصل إلى الموعد المفضل لديه، وهو مايو أو يونيو المقبلان.
أما في حال فشلت محاولات التوصل إلى تسوية مع بني غانتس، فلن يتردد نتنياهو في حال حل الكنيست تلقائياً في 23 ديسمبر/ كانون الأول الحالي لعدم تمرير ميزانية للدولة، في شن معركة انتخابية جديدة، يبلغ فيه تحريضه العنصري ضد العرب، من جهة، وضد «الوسط واليسار» من جهة ثانية، ذروة لم تشهدها إسرائيل من قبل، ما ينبئ بمعركة انتخابية شرسة ستكون مصحوبة بكل مظاهر العنف السياسي والتحريض العنصري، ضد العرب، ونزع الشرعية أيضاً عن أحزاب اليسار الإسرائيلي، موظفاً اتفاقيات التطبيع مع الإمارات والبحرين والسودان في المعركة الانتخابية لتكريس بقائه في الحكم.

السيسي إلى باريس: التعاون الاقتصادي يسبق الملف الحقوقي

> ستكون الأولوية بالنسبة للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، خلال استقباله نظيره المصري عبد الفتاح السيسي في باريس، مرتبطة بملف التعاقدات الاقتصادية والعسكرية والتسهيلات للمستثمرين الفرنسيين في مصر

القاهرة ـ **العربي الجديد**

يجري الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي زيارة دولة إلى فرنسا في السابع من الشهر الحالي، بعد نحو عامين من آخر محادثات رسمية، في زيارة دولة بينه وبين الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، عندما دخل الاثنان في خلاف معلن حول أوضاع حقوق الإنسان في مصر، خلال الزيارة التي قام بها ماكرون إلى القاهرة في يناير/كانون الثاني 2019. وخلف هذا الأمر وقتها حالة من الفتور بين الطرفين، وادى إلى تعثر التعاون في عدد من المجالات، على الرغم من استمرار التنسيق بل وتناميه، في مجالات أخرى، أبرزها التعاون الاستخباراتي والعسكري في مواجهة تركيا، لا سيما على التراب الليبي.
وتكتسب هذه الزيارة أهمية استثنائية بسبب الوضع الحالي لحقوق الإنسان في مصر، والهجمة الأمنية الشرسة على المجتمع الحقوقي، وبصفة خاصة منظمة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية واعتقال ثلاثة من العاملين بها، في أعقاب اجتماع عقدته إدارة المبادرة في الثالث من نوفمبر/تشرين الثاني الماضي مع عدد من السفراء الأوروبيين، بينهم الفرنسي، في القاهرة. كما أعلنت حكومة السيسي إقرارها اللائحة التنفيذية لقانون العمل الأهلي الجديد، الذي كان أحد محاور النقاشات الأخيرة التي جرت في القاهرة، الشهر الماضي، بين وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان والسيسي ووزير الخارجية المصري سامح شكري، وهي الزيارة التي شهدت الإعداد لزيارة السيسي المرتقبة لباريس.
وبالنسبة للفرنسيين، تكتسب الزيارة أهمية أخرى، تتمثل في التأكيد على احترام باريس للعالم العربي والإسلامي في أعقاب أزمة الرسوم المسيئة للنبي محمد. ويعتبر الفرنسيون رؤية السيسي من بين الأقرب لهم في محيطه الإقليمي، نظراً لمواقفه المعادية للإسلام السياسي، والتصعيد ضد فرنسا أو أي دولة أخرى بالمقاطعة الاقتصادية احتجاجاً على الإساءات للنبي، ما سيعطي فرصة لترويج الخطاب الفرنسي الرسمي لمحاولة السيطرة على الأزمة، وتخطي مازق دعوات المقاطعة الاقتصادية، إلى جانب اعتبار الزيارة فرصة لدراسة أفكار الإعداد لمؤتمر أوروبي إسلامي لمناهضة التطرف والإساءة للمعتقدات، وهي أفكار ترحب بها باريس، ولكن بشروط.
ويواجه ماكرون حالياً انتقادات لاذعة من المعارضة والصحافة بسبب الزيارة المرتقبة، وتعامل حكومته المتقدم مع النظام المصري الحالي في السنوات الماضية، خصوصاً في ملف التسليح، امتداداً لهجوم سابق من منظمات عدة، أبرزها «العفو الدولية»، بسبب تصديرها أسلحة مختلفة استخدمت في قمع المدنيين داخل البلاد.
واكدت المنظمة، في أكتوبر/تشرين الأول 2018، أن قوات الأمن المصرية قامت بإطلاق النار على المتظاهرين من داخل سيارات مدرعة وزدتها فرنسا، من طراز «شيربراس» و«إم أي دي إس» استخدمت خلال بعض الأحداث الدامية.
وقالت مصادر دبلوماسية مصرية وأخرى أوروبية بالقاهرة، في أحاديث خاصة لـ«العربي الجديد»، إن الملف الحقوقي على أهميته للفرنسيين، وحتمية مناقشته من عدة جوانب خلال الزيارة، إلا أن الأولوية ستكون للملف التعاقدات الاقتصادية والعسكرية والتسهيلات التي ترغب باريس في تامينها لأكثر من 90 مستثمرا فرنسيا في مصر. ويشارك بعض هؤلاء المستثمرين في مشاريع حكومية كبرى، والبعض الآخر يبحث عن فرص حقيقية لتوسيع أعماله مع الجيش والوزارات المعنية، خصوصاً في مجالات الخدمات العامة والمرافق والمشاريع الكبرى. وذكرت المصادر أن النقاشات في هذا الملف ستتطلق من ردود مصر على ملاحظات سجلتها فرنسا، بشأن تفضيل مستثمرين من دول أخرى للتعاقد معهم في أعمال حكومية مختلفة وضخمة، لأسباب سياسية، في إطار رغبة السيسي في تنويع أطراف التعاقدات الأجنبية، لإرضاء أكبر عدد من العواصم، وكذلك في أعقاب الخلاف حول حقوق الإنسان بينه وبين ماكرون.
وعلى الرغم من أن مصر باتت من المتعاقدين الرئيسيين على شراء الأسلحة الفرنسية في عهد السيسي، وأن البلدين يتسقان جهودهما الاستخباراتية والعسكرية بشكل متقدم في ليبيا ومنطقة شرق البحر المتوسط، فإن الملف الحقوقي كانت له آثار سلبية على مجالات الاستثمار والصفقات العسكرية في العامين الأخيرين، بالنظر إلى حجم الصفقات التي ابرمها الجيش المصري وحكومة السيسي مع إيطاليا والمانيا، وهو ما اصبح يقلق دوائر مختلفة في باريس. وفي هذا الإطار، سبق أن كشفت مصادر دبلوماسية أوروبية ومصرية، لـ«العربي الجديد» في 10 و19 فبراير/ شباط الماضي، أن فرنسا اعتذرت عن تزويد مصر بطلباتها البحرية، عندما أبلغتها، في خريف العام الماضي، برغبتها في رفع كفاءة قواتها البحرية، وتوسيع الأسطول الخاص بالفرقاطات متعددة المهام. حيث أبلغت باريس القاهرة أنها لن تستطيع الوفاء بالطلبات الخاصة بها على نحو سريع، وأن إيطاليا لديها قطع جاهزة من الفرقاطات «فريم»، يمكنها إمداد مصر بها على نحو عاجل، وهو ما حدث بالفعل. وأكدت المصادر آنذاك أن الفرنسيين لم يكونوا صادقين في ادعائهم بأن سبباً فنياً وراء صعوبة إمداد مصر بالأسلحة والمعدات المطلوبة، بل إن السبب هو توتر دبلوماسي مكتوم بين البلدين على خلفية عدة ملفات، أبرزها أوضاع حقوق الإنسان. وبحسب المصادر فإن بعض الشخصيات الواقعية حول ماكرون تضغط حالياً لاستخدام الملف الحقوقي بشكل مختلف، لدفع السيسي لعقد المزيد من الصفقات، ومنح مزايا تفضيلية للفرنسيين، بدلاً من السعي لترهيبه، فضلاً عن استمرار التعاون في الملف الليبي والتعاون العسكري والاستخباراتي المباشر.
ومن المرتقب أن يناقش خلال الزيارة عدداً من المواضيع التي سبق وناقشها لودريان خلال زيارته الأخيرة، مثل موضوع الهجوم الصحافي الذي شنه، في ربيع العام الحالي، بعض الكتاب، المحسوبين على المخابرات العامة ودائرة السيسي، على شخصيات دبلوماسية غير بارزة في السفارة الفرنسية بمصر، وشخصيات فرنسية أخرى من الخارج، بدعوى أنها تتواصل مع حقوقيين وصحافيين معارضين. وسبق أن أبلغت الخارجية الفرنسية استياءها من هذا التعرض، محذرة من انعكاسه السلبي على العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. كما سيتم بحث مسألة استمرار حبس عشرات النشطاء السياسيين والحقوقيين ممن تم اعتقالهم قبيل وعقب أحداث العشرين من سبتمبر/أيلول 2019. وأبرز هؤلاء المتهمين في القضية المعروفة إعلامياً بـ«مجموعة الأمل»، الذين كانوا يحاولون التنسيق للمشاركة في انتخابات مجلس النواب، ومنعتهم السلطات من ممارسة حقهم السياسي عبر اعتقالهم. وسيتم بحث ملف مصير نشطاء بعينهم، والشكاوى التي تصل إلى باريس وترصدها المنظمات الحقوقية بشأن سوء أوضاعهم في السجون المصرية، ممن هم معتقلون على ذمة «مجموعة الأمل» وغيرها من القضايا. وبين هؤلاء الناشط الحقوقي البارز المصري الفلسطيني رامي نبيل شعث، الذي تهتم باريس بوضعه بشكل خاص لاقترانه بزوجة فرنسية، هي سيلين لوبران.

وضع خلاف بين ماكرون والسيسي في 2019 (لودوفيك مارين/فرانس برس)

17 منظمة لماكرون: هذه فرصتك

قالت 17 منظمة حقوقية إقليمية ودولية من بينها «هيومان رايتس ووتش» ومنظمة العفو الدولية، إنّ على الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الضغط بشدة على نظيره المصري عبد الفتاح السيسي للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان. وقالت المنظمات في بيان: «طالما تساهلت الدبلوماسية الفرنسية مع قمع السيسي القاسي لأي شكل من أشكال المعارضة، أمام ماكرون فرصة لن تتكرر للدفاع عن التزامه المعلن بتعزيز حقوق الإنسان في مصر».

خرجت السلطة الفلسطينية من أزمتها المالية، ولو مرحلياً، بعدما حولت إسرائيل أموال المقاصة بعد انقطاع دام ستة أشهر جراء رفض السلطة تسلّمها

تأكيد استلام المخصصات بلا اقتطاع
السلطة تتسلم أموال «المقاصة»

رام الله ـ **العربي الجديد**

في أول خطوة ملموسة بعد عودة التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية ودولة الاحتلال، حوّلت إسرائيل، أمس الأربعاء، إلى رام الله، أكثر من مليار دولار من الضرائب والرسوم الجمركية التي تجبيها نيابة عن «السلطة»، وذلك بعد توقف دام ستة أشهر، قطع خلاله الفلسطينيون العلاقات مع سلطات الاحتلال، احتجاجاً على «صفقة القرن»، وهي خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب للسلام الفلسطيني – الإسرائيلي، وهدفها تصفية القضية الفلسطينية.
كما احتجت السلطة على مشاريع الضمّ الإسرائيلية لأجزاء من الضفة. وأكد عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، ورئيس هيئة الشؤون المدنية الفلسطينية حسين الشيخ، أمس، تحويل الحكومة الإسرائيلية «كافة» المستحقات المالية الخاصة بأموال المقاصة، ما يعني عدم خصم الاحتلال مستحقات عائلات الشهداء والأسرى الفلسطينيين، علماً أن التسريبات الإسرائيلية كانت تحدثت عن تمسّك سلطات الاحتلال بالمضي في الخصم.
وكانت السلطة الفلسطينية قد أعادت التنسيق مع إسرائيل، بعد خسارة دونالد ترامب في انتخابات الرئاسة الأميركية، أخيراً، لصالح نائب الرئيس السابق جو بايدن. وكان تبع توقيف التنسيق امتناع السلطة عن تسلم أموال الضرائب التي تعود لها (أموال المقاصة)، والتي تعد مصدراً رئيسياً لإيراداتها، ما جعلها عاجزة عن تحويل كامل الرواتب التي تدفعها لعشرات الآلاف من موظفي الخدمة المدنية، وما أدى إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية التي ضاعفتها ظروف جائحة كورونا.
وأعلن عضو اللجنة المركزية لـ«فتح» ورئيس هيئة الشؤون المدنية الفلسطينية حسين الشيخ، أمس، عن استحقات المالية الخاصة بأموال المقاصة التي تجبيها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية، وفق اتفاقات دولية. وقال الشيخ، في تغريدة له على موقع التواصل «تويتر»، إن «الحكومة الإسرائيلية تحوّل كافة المستحقات المالية الخاصة بالمقاصة إلى حساب السلطة الفلسطينية، والبالغة ثلاثة مليارات و768 مليون شيكل»، أي حوالي 1,1 مليار دولار (الدولار الأميركي يساوي 3,35 شيكل).
وتلا إعلان الشيخ أمس، إعلان وزارة المالية الفلسطينية، عن صرف راتب كامل لشهر نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، و50 في المائة من مستحقات متراكمة للموظفين، وذلك اليوم الخميس. وقالت الوزارة في بيان «سيتم صرف راتب شهر نوفمبر/تشرين الثاني كاملاً لجميع موظفي الدولة يوم غد الخميس (اليوم)، إضافة إلى ذلك سيتم صرف 50 في المائة من مستحقات الموظفين المتراكمة منذ شهر مايو/أيار وحتى شهر أكتوبر/تشرين الأول أيضاً الخميس». وقالت الوزارة إنها «تتواصل التحاسب مع الجانب الآخر (إسرائيل) لاسترجاع أي مبالغ متبقية، وسيتم استكمال صرف الجزء المتبقي من المستحقات لصالح الموظفين في موعد أقصاه نهاية الشهر الحالي». وأكدت وزارة المالية الفلسطينية أنه «سيتم تخصيص جزء من المبلغ لسداد مستحقات موردي الخدمات والسلع للسلطة الفلسطينية، خاصة للمستشفيات وموردي القطاع الصحي لمواجهة جائحة كورونا».
وكان رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية أعلن، في كلمة له خلال الجلسة الأسبوعية للحكومة الفلسطينية يوم الإثنين الماضي، عدم تعاطي حكومته «مع ما ينقل عبر الإعلام فقط، ولكن نريد أن نتأكد من الأرقام أولاً من مصدرها». وجاءت تصريحاته بعد ما تناقله الإعلام العبري بأنه سوف يتم اقتطاع 600 مليون شيكل (180 مليون دولار) من عائدات الضرائب التي تحتجزها إسرائيل منذ شهر مايو/أيار الماضي. وأكد اشتية حينها، عزم الحكومة على صرف «ما ستحصل عليه للموظفين والأسر المحتاجة والقطاع الخاص والمصارف»، رافضاً «استباق الأمور»، ومؤكداً أن «أموالنا هي حق لشعبنا، وروّاتبكم حق لكم وسوف تأخذون كل ما هو لكم».
وكان الشيخ أعلن، في 18 نوفمبر الماضي، عن عودة العلاقات مع إسرائيل. وبعدها بيومين، أعلنت السلطة انتهاء أزمة المقاصة. وكانت السلطة الفلسطينية قد أعلنت، في وقت سابق، قبولها بالعودة إلى التنسيق الأمني مع الاحتلال بعد «إعلان إسرائيل استعدادها الالتزام بالاتفاقيات الموقعة سابقاً بين الطرفين»، موضحة أن «الرئيس الفلسطيني محمود عباس تلقى رسائل رسمية وشفوية تؤكد هذا الالتزام». وأكد الشيخ حينها أن عودة التنسيق ستشمل «القضايا المالية والصحية والسياسية».

> تبدأ وزارة المالية من اليوم صرف الرواتب والمتأخرات

شرق غرب

الحوثيون: غارتان للتحالف على مطار صنعاء

أعلنت جماعة الحوثيين في اليمن، أمس الأربعاء، تنفيذ طيران التحالف العربي الذي تقوده السعودية غارتين على مطار صنعاء الدولي. وأفادت قناة «المسيرة» التابعة للجماعة، بأن طيران التحالف «شنّ غارتين على مطار صنعاء»، من دون الإشارة إلى وقوع أضرار أو إصابات بشرية. من جهتها، تحدثت قناة «الإخبارية» السعودية الرسمية، في خبر عاجل، عن انفجار مخازن أسلحة تابعة للجماعة داخل المطار، مضيفة أنه «أصبح ثكنة عسكرية وحقل تجارب للأسلحة النوعية».
(الأناضول)

مباحثات تركية قطرية لتعزيز التعاون العسكري

بحث رئيس الأركان الثاني للقوات المسلحة التركية سلجوق بيرقدار، مع رئيس أركان القوات المسلحة القطرية غانم بن شاهين الغانم، أمس الأربعاء، تعزيز علاقات التعاون العسكري بين البلدين، في الدوحة. وذكرت وكالة الأنباء القطرية الرسمية «قنا»، أنه جرى خلال اللقاء «استعراض علاقات التعاون العسكري المشترك بين تركيا وقطر وسبل تعزيزها»، وذلك بحضور عدد من كبار الضباط في القوات المسلحة القطرية.
(الأناضول)

الجزائر: مقتل قياديين بارزين في «القاعدة»

أعلن الجيش الجزائري، أمس الأربعاء، مقتل قياديين بارزين في تنظيم «القاعدة» في بلاد المغرب الإسلامي»، خلال عملية عسكرية في منطقة وادي بوعايش قرب بلدة العنصر، بولاية جيجل شرقي الجزائر. وتحدثت وزارة الدفاع الجزائرية عن تمكن قوات الجيش من القضاء على 3 من عناصر المجموعة المتطرفة، بينهم القائد المسؤول عن منطقة شرقي الجزائر، عاصم أبو حيان، والملقب بالداعية والإعلام للتنظيم، هريدة عبد المجيد.
(العربي الجديد)

بوتين يشيد بـ«شجاعة» أرمينيا

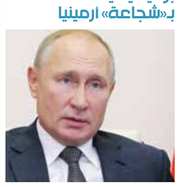

أشاد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين (الصورة) أمس الأربعاء، بـ«شجاعة» رئيس الوزراء الأرميني نيكول باشينيان، الذي يتعرض لانتقادات في بلاده لقبوله وقف إطلاق النار مع أذربيجان في إقليم ناغورنو كاراباخ. وقال بوتين خلال اجتماع لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي إن «الحكومة الأرمينية اضطرت لاتخاذ قرار صعب جداً، لكنه كان ضرورياً»، مضيفاً أن «هذه القرارات كانت مؤلمة جداً واستلزمت شجاعة شخصية من قبل رئيس وزراء أرمينيا».
(فرانس برس)

نيجيريا: عملية تحرير في «مصنع الأطفال»

تمكنت الشرطة النيجيرية أول من أمس الثلاثاء، من تحرير 10 أشخاص، من بينهم 4 مواليد، من مستشفى غير قانوني للولادة يُعرف باسم «مصنع الأطفال» في ولاية أوغون جنوب غرب البلاد. وأوضحت نساء للشرطة أن صاحب المستشفى كان يدفع للرجال مقابل جعلهن يحملن، ثم يعمد إلى بيع المواليد. وقال المتحدث باسم الشرطة أبيمبولا أويبيمي إن رجال الأمن يبذلون جهوداً كبيرة لتوقيف المسؤولين.
(فرانس برس)

يتطلع السوريون إلى ما تحمله الإدارة الأميركية الجديدة في شأن قضيتهم، ومع أن الرئيس المنتخب جو بايدن كان نائباً للرئيس الأسبق باراك أوباما، الذي لم يفعل الكثير، إلا أن المعطيات الواردة من واشنطن تشي باحتمال حدوث تغييرات بطريقة تعاطيه مع ملفات عدة

بايدن والقضية السورية

5 ملفات ترسم السياسة الأميركية

عماد كركص

لم يحضر الملف السوري كثيراً في خطابات الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن خلال مشوار حملته الانتخابية في طريق الوصول إلى البيت الأبيض، ما يصعّب التكهن بالسياسة التي سيتبعها حيال سورية. لكن قد يكون من المجدي استحضار محددات السياسة الأميركية في هذا الملف خلال إدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما، لتوقع أو رسم فرضيات حول ما سيوليه الرئيس الجديد للملف السوري. مع العلم أن بايدن كان نائب الرئيس في عهد أوباما، واعتمد والإيراني، أو لأسباب تتعلق بالأمن القومي الأميركي، إلا أن هذا الخيار، في حال فكر فيه بايدن، سيكون محط نقاش في الكونغرس الذي مرره بغرفتيه، الشيوخ والنواب، وإقناعه بالأسباب الموجبة لذلك.

الوجود العسكري الأميركي في سورية

أن الطرفين بحثا القضية السورية وفي مقدمتها منطقة إدلب، والعملية السياسية وأعمال اللجنة الدستورية، وقضية اللاجئين ومكافحة الإرهاب. وأكد البيان أهمية الدور الذي تؤديه تركيا في منع الهجرة وحدوث أزمة جديدة، وضرورة دعم المجتمع الدولي للجهود التركية والمحافظة على اتفاق 5 مارس/ آذار الروسي ـ التركي، لوقف إطلاق النار في إدلب.

وخلال الاجتماع تم الاتفاق على ضرورة دعم أعمال اللجنة الدستورية السورية لضمان سلام دائم في سورية، وخلق بيئة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وضمان العودة الطوعية والآمنة للاجئين، وتكثيف الجهود المشتركة في هذا الاتجاه. كذلك تم التأكيد على رفض أي دعم سياسي واقتصادي وعسكري لـ«الجماعات الإرهابية في سورية»، وإبلاغ المحاورين الأميركيين بأنه «لا ينبغي إدراج أي عنصر انفصالي من شأنه أن يعرض وحدة أراضي سورية ووحدتها السياسية لمستقبل سورية». وذكر البيان أنه «تم التأكيد أيضاً على ضرورة الكفاح المشترك ضد جميع المنظمات الإرهابية من دون تمييز، بما في ذلك تنظيم داعش ومنظمة العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب الكردية والاتحاد الديمقراطي الكردي».

اليد الأميركية في التسوية السياسية

كان بايدن نائباً لأوباما حين تراجع التدخل الأميركي في سورية لصالح الوجود الروسي، تحديداً بعد التدخل العسكري الروسي بدءاً من 30 سبتمبر/ أيلول 2015. وصحيح أن مسار أستانة لـ«حل الأزمة» السورية ولد في الأيام الأولى لولاية ترامب، إلا أن ترتيباته جرت قبل ذلك، أي أثناء ولاية أوباما. وعلى وقع تقليل تدخل إدارته في الملف السوري، أضعف مسار أستانة الجهود الأممية لحل القضية السورية، والتي كانت واشنطن وحلفاؤها الغربيون يدفعون لإنجاحها، بيد أن ترامب وخلال العامين الأخيرين، سعى لتحريك الأدوات الدبلوماسية للسياسة الأميركية نحو إجبار النظام على القبول بالجلوس إلى طاولة المباحثات السياسية، ووقع «قانون قيصر» لهذا الغرض. كما ضغط على الروس لإجبار النظام على الذهاب إلى اجتماعات اللجنة الدستورية ومتابعة أعمالها بشكل مباشر من قبل مسؤوليه، باعتبارها إحدى سلال القرار الدولي 2254، الذي دأبت إدارة ترامب على التذكير بتطبيقه دوماً كشرط لتحقيق التسوية السياسية. غير أن تعامل إدارة بايدن مع الحل السياسي في سورية مرتبط بتحركات وتوجه وزير خارجيته، أنطوني بلينكن، الذي كان نائباً لوزير الخارجية الأسبق جون كيري في عهد أوباما. وسابقاً اعتبر بلينكن أن الحل في سورية لا يمكن تصوّره من دون وجود إيران، معتبراً أن الحوار معها كان ضرورياً لتحقيق التسوية السورية. غير أن لبلينكن تصريحات مغايرة في منتصف العام الحالي، انتقد فيها إدارة أوباما السلبية تجاه الملف السوري، خصوصاً الفشل في منع النزوح الجماعي. وأعرب عن الندم حيال ذلك، موجّهاً الانتقادات أيضاً إلى إدارة ترامب، بفعل سماحها بالتوسع الروسي والإيراني في سورية. ويعني هذا تراجعاً عن موقفه بشأن دور إيران «الإيجابي» في الملف السوري، معتبراً أنه من المستحيل تخيّل تطبيع إدارة بايدن للعلاقات مع الأسد مجدداً.

> بحث رايبورن مع قالن القضية السورية في انقرة أمس
>
> انتقد بلينكن إدارة اوباما خصوصاً في ملف النزوح

ملف الرهائن الأميركيين لدى النظام

لم ينجح ترامب بتحقيق تقدم في هذا الملف لدعم ملفه الانتخابي أخيراً، رغم الكشف عن زيارة مسؤولين رفيعين من إدارته إلى دمشق في ربيع العام الحالي وجهود الوساطة اللبنانية حيال ذلك. ومن المتوقع أن تسعى إدارة بايدن للإفراج عن الرهائن، وفي مقدمتهم الصحافي أوستن تايس، لدعم حضورها في الداخل الأميركي. وهو ما يجعل التكهن حول التنازلات المقدمة من قبل واشنطن للنظام أمراً صعباً، في ظل التعقيدات الحالية وتشابك الملفات بعضها ببعض من المصالح الأميركية على الساحة السورية.

لا شك أن الانتخابات الرئاسية المقررة العام المقبل في سورية، ونية النظام التجديد للأسد خلالها، ستكون محطة مفصلية حيال تعامل إدارة بايدن مع الملف السوري، والأسد على وجه التحديد، لجهة الدفع بتنحيته من عدمه. فبايدن كان جزءاً من الصفقة الأميركية الروسية لإنقاذ النظام في عهد أوباما، حين توقع العالم انتهاء حكم الأسد على خلفية ارتكابه لمجزرة الغوطة في منتصف عام 2013 باستخدام السلاح الكيميائي. غير أنه تمّ إصدار القرار 2118 الخاص بتفكيك الترسانة الكيميائية للنظام في مقابل عدم توجيه ضربة عسكرية قاضية له، ما اعتبر حينها تواطؤاً أميركياً كبيراً لصالح الأسد.

يسعى بايدن للحفاظ على القوات الأميركية شرقي سورية (فرانس برس)

الأميركية شرقي سورية، فإن جزءاً كبيراً من ذلك سيكون لمساندة الأكراد أمام الطموحات التركية هناك. مع العلم أن العلاقة الأميركية مع الأكراد في سورية مرتبطة إلى حد بعيد بما ستكون عليه العلاقة الأميركية التركية، خصوصاً بعد المواقف الحادة لبايدن تجاه أنقرة. لكن المصلحة المشتركة لكل من واشنطن وأنقرة بتحقيق التقارب حيال ملفات إقليمية عدة وعدم تعقيدها، قد تفضي إلى اتفاق حيال الملف الكردي. إلا إن التوقعات بزيادة الدعم «الإدارة الذاتية» الكردية شمال شرقي سورية، مدنياً وعسكرياً، من قبل بايدن واردة بشكل كبير.

وفي جديد العلاقة التركية ـ الأميركية، بحث المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالن، الأربعاء، مع الممثل الخاص للتواصل بشأن سورية جويل رايبورن، القضية السورية والمحاربة الإرهاب وقضايا المنطقة. وفي بيان صادر عن مكتب المتحدث باسم الرئاسة التركية، فإن قالن التقى رايبورن في المجمع الرئاسي بالعاصمة أنقرة. وأضاف

الحلاقة مع الأكراد

في حال صحت معلومات مستشاري بايدن بأن الأخير يسعى للحفاظ على القوات لرجالات الإدارة، ديمقراطيين وجمهوريين. وفي حال أراد بايدن تجاوز أخطاء أوباما (التساهل مع وحشية النظام السوري)، فإن عليه الاستمرار في تطبيق القانون عبر فرض حزم إضافية من العقوبات بموجبه، وربما توسيعها لتشمل النشاط العسكري للنظام، للحد من تفكيره بالإقدام على مزيد من العمليات التوسعية في مناطق سيطرة المعارضة، ما سيفضي إلى مزيد من الدماء والتهجير. وعلى الرغم من أن القانون يتيح للرئيس الأميركي رفع العقوبات في حال لمس جدية في التفاوض من قبل نظام بشار الأسد، شرط وقف الدعم العسكري الروسي والإيراني، إلا أن هذا الخيار، في حال فكر فيه بايدن، سيكون محط نقاش في الكونغرس الذي مرره بغرفتيه، الشيوخ والنواب، وإقناعه بالأسباب الموجبة لذلك.

مستقبل «قانون قيصر»

ماطلت إدارة أوباما، التي كان بايدن جزءاً منها، في إصدار «قانون قيصر»، إلا أن ترامب وقعه في نهاية العام الماضي، وبات قانوناً أميركياً نافذاً وعابراً للتوجهات السياسية العامين الأخيرين، سعى لتحريك الأدوات الدبلوماسية للسياسة الأميركية نحو إجبار النظام على القبول بالجلوس إلى طاولة المباحثات السياسية، ووقع «قانون قيصر» لهذا الغرض. كما ضغط على الروس لإجبار النظام على الذهاب إلى اجتماعات اللجنة الدستورية ومتابعة أعمالها بشكل مباشر من قبل مسؤوليه، باعتبارها إحدى سلال القرار الدولي 2254، الذي دأبت إدارة ترامب على التذكير بتطبيقه دوماً كشرط لتحقيق التسوية السياسية. غير أن تعامل إدارة بايدن مع الحل السياسي في سورية مرتبط بتحركات وتوجه وزير خارجيته، أنطوني بلينكن، الذي كان نائباً لوزير الخارجية الأسبق جون كيري في عهد أوباما. وسابقاً اعتبر بلينكن أن الحل في سورية لا يمكن تصوّره من دون وجود إيران، معتبراً أن الحوار معها كان ضرورياً لتحقيق التسوية السورية. غير أن لبلينكن تصريحات مغايرة في منتصف العام الحالي، انتقد فيها إدارة أوباما السلبية تجاه الملف السوري، خصوصاً الفشل في منع النزوح الجماعي. وأعرب عن الندم حيال ذلك، موجّهاً الانتقادات أيضاً إلى إدارة ترامب، بفعل سماحها بالتوسع الروسي والإيراني في سورية. ويعني هذا تراجعاً عن موقفه بشأن دور إيران «الإيجابي» في الملف السوري، معتبراً أنه من المستحيل تخيّل تطبيع إدارة بايدن للعلاقات مع الأسد مجدداً.

> تميز بلينكن مع قالن بالحديث عن «قسد» وليس عن «الوحدات»

تقرير

جهود بغداد لحصد مكاسب
انقسام عراقي تجاه الإدارة الأميركية

ترقب القوى السياسية العراقية تسلم جو بايدن رئاسة الولايات المتحدة، ولكنها تنقسم تجاه نظرتها للإدارة الأميركية الجديدة

بغداد ـ أكثم سيف الدين
سلام الجاف

تنقسم القوى السياسية العراقية تجاه الإدارة الأميركية الجديدة، وحول مدى تغيّر سياسة واشنطن تجاه العراق والمنطقة عموماً. ففي الوقت الذي تعرب فيه قوى سياسية قريبة من إيران عن تفاؤل حذر بشأن التغيير، آخذاً في الاعتبار مواقف سابقة وعلاقات تربطها بالرئيس الجديد جو بايدن خلال عمله في مجلس الشيوخ إبان احتلال العراق، أو في إدارة الرئيس السابق باراك أوباما، تثير قوى أخرى مخاوف مما تعتبره احتمالية تسبب الإدارة الأميركية الجديدة بنفوذ إيراني أكبر في العراق، مستندين إلى تجربة الرئيس السابق باراك أوباما تحديداً في هذا البلد. وعلى مدى الأسابيع الماضية التي تلت إعلان نتائج الانتخابات بشكلها الحالي، قدمت قوى وشخصيات سياسية عدة مباركتها لبايدن كان أبرزها رئيس الوزراء الأسبق، نوري المالكي، الذي تمنى له «النجاح لتغيير صورة أميركا وتطوير علاقاتها مع الدول الصديقة لها». كذلك قال رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي، إن بايدن له «خبرة طويلة في العراق والمنطقة»، عدا عن رئيس الوزراء الحالي مصطفى الكاظمي، ورئيس الجمهورية برهم صالح وقيادات سياسية أخرى.

في السياق، قال سياسي عراقي مقرب من تحالف «النصر»، برئاسة حيدر العبادي، إنّ قوى سياسية بارزة، استضافت خلال الأسبوعين الماضيين ثلاث ندوات بحثية شارك فيها أكاديميون وباحثون في الشأن الأميركي بالإضافة إلى محللين سياسيين عراقيين ولبنانيين، إحداها أقيمت في منزل سياسي بارز بحي الجادرية في بغداد ضمن أمسية شاركت بها شخصيات مقربة من طهران، وركزت على كيفية صناعة بداية جيدة مع إدارة بايدن وترميم العلاقة بين واشنطن والقوى السياسية الحالية في العراق وتحديداً الشيعية منها. ولفت السياسي الذي فضل عدم الكشف عن هويته، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنّ «قوى سياسية عدة تمنّي نفسها بالعودة إلى فترة عام 2004 وما تلتها من سنوات، عندما كانت واشنطن تغض الطرف عن علاقة تلك القوى بإيران التي لا يمكن إخفاء هيمنتها الحالية على العراق، بفعل تلك السياسة».

وكشف السياسي نفسه عن أنّ «بعض القوى السياسية حمّلت كلا من الإمارات والسعودية، وكذلك السفير الأميركي الحالي ماثيو تولر مسؤولية نقل صورة سيئة لواشنطن عن شخصيات سياسية وفصائل مسلحة محددة في العراق، مستندة بهذه الاتهامات في المقابل من الضغط داخل العراق مستهدفة بطبيعة الحال مصالح أميركا وحلفائها، وبالتالي، فإنّ العراق هو الذي يدفع ثمن الخلافات الأميركية الإيرانية، وهذا أمر واضح لدى الجميع». واعتبر أنّ «التوصل إلى تفاهمات بين واشنطن وإيران، سيجنّب المنطقة مشاكل كثيرة والعراق على وجه التحديد».

بدوره، بدا النائب السابق عن الحزب «الديمقراطي الكردستاني»، ماجد شنكالي، غير متفائل بفوز بايدن، إذ حذّر من «نشاط متزايد لإيران ولمليشياتها في البلاد، لا سيما إذا ما عقدت تفاهمات مع أميركا». وقال شنكالي، في حديث مع «العربي الجديد»، إنّ «أميركا ستبقى تنتهج السياسة نفسها التي تتعامل بها، لكن الوسائل ستختلف، وهناك توجه عادة نحو الديمقراطيين بسبب قيادتهم بشكل دبلوماسي، وقد يدفع هذا باتجاه تهدئة مع إيران»، معتبراً أنّ «ذلك قد يساعد العراق من ناحية أنه لن يكون ساحة للصراع الإيراني الأميركي في المنطقة». وأشار إلى أنه «قد يكون لأميركا تأثير سياسي في مسار العلاقات والنفوذ وتعيينات الوزراء وغيرها في العراق، أما التأثير على الأرض فسيكون لإيران، من خلال فصائلها الولائية».

> قوى سياسية عدة تمني نفسها بالعودة إلى فترة عام 2004
>
> المحنا: يجب الا نتفاءل كثيراً بتغيّر السياسة الأميركية

خلال زيارة بايدن الى العراق عام 2011 (أحمد الربيعي/ فرانس برس)

شرق غرب

مباحثات لبنانية ـ اميركية حول ترسيم الحدود

بدأ الوسيط الأميركي جون ديروشير، أمس الأربعاء، من بيروت، جولة لقاءاته الثنائية المنفصلة مع الوفدين اللبناني والإسرائيلي، بعد تأجيل الجولة الخامسة من المفاوضات حول ترسيم الحدود البحرية، التي كانت مقررة أمس في مقرّ قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان «يونيفيل» في الناقورة جنوباً. والتقى ديروشير الرئيس اللبناني ميشال عون (الصورة)، الذي جدّد تمسك لبنان بـ«سيادته على أرضه ومياهه»، معتبراً أن «الصعوبات التي برزت في الجولة الأخيرة (11 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي) يمكن تذليلها».

(العربي الجديد)

الأردن: سمير المبيضين وزيراً للداخلية

أصدر العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، أمس الأربعاء، وافق فيه على تعيين سمير إبراهيم محمد المبيضين وزيراً للداخلية. وكان الوزير السابق توفيق يوسف إبراهيم الحلالمة، قد استقال من منصبه، في 12 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، على خلفية المظاهر المسلحة التي رافقت إعلان نتائج الانتخابات النيابية.

(العربي الجديد)

السودان متمسك بالانسحاب من مفاوضات سدّ النهضة

جدّد وزير الريّ السوداني ياسر عباس (الصورة)، أمس الأربعاء، تمسك بلاده بموقفها بالانسحاب من مفاوضات سد النهضة الإثيوبي. واشترط تغيير منهج التفاوض، بإعطاء دور أكبر للخبراء والمراقبين في تسهيل عملية التفاوض وتقريب وجهات النظر بين الدول الثلاثة، السودان ومصر وإثيوبيا، حتى يعود السودان عن موقفه. وجاء ذلك خلال اجتماع عقدته وزارة الريّ والموارد المائية مع قادة الحركات المسلحة، التي ستنضم للحكومة الانتقالية في الأيام المقبلة.

(العربي الجديد)

هولندا: جريحان في حادثة طعن

أصيب شخصان، أمس الأربعاء، في حادثة طعن وقعت داخل متجر بمدينة لاهاي، غربي هولندا. وذكرت شرطة المدينة، في تغريدة على «تويتر»، أن الحادثة وقعت في أحد متاجر لاهاي، ورافقها إطلاق بعض الأعيرة النارية. وأشارت إلى أنه تمّ نقل الجريحين إلى المستشفى، مضيفة أن عملية البحث عن المشتبه فيه مستمرة.

(الأناضول)

ألمانيا: تحقيق مع منفذ عملية الدهس

بدأت الشرطة الألمانية تحقيقاتها، أمس الأربعاء، مع سائق ألماني اقتحم طريقاً للمشاة في مدينة تريير، جنوبي غرب البلاد، مساء أول من أمس الثلاثاء، موقعاً 5 قتلى وأكثر من 10 جرحى. وذكر الادعاء العام الذي يحقق مع الرجل بتهمة القتل والشروع في القتل وتهم أخرى، أنه لا يملك أي مؤشر بشأن دوافع الرجل لارتكاب هذا الفعل، لكن لا توجد مؤشرات على وجود دوافع إرهابية أو سياسية أو دينية. وقالت السلطات إنه كان يشرب الخمر بكثرة قبل الهجوم.

(أسوشييتد برس)

رصد

تدريبات «مغاوير الثورة» والتحالف: تحسّب لـ«داعش»

أمين العاصي

دفع النشاط المتزايد لتنظيم «داعش» في البادية السورية، «التحالف الدولي» الذي يتخذ من منطقة التنف على الحدود السورية ـ العراقية قاعدةً أساسية له، إلى إجراء تدريبات مع فصيل «مغاوير الثورة» التابع للمعارضة السورية والمدعوم من «التحالف»، ما يشير إلى تحسب الأخير من محاولات ربما يقدم عليها «داعش» للاقتراب من منطقة الـ55 المحيطة بالقاعدة العسكرية. ونشر الفصيل على موقع التواصل «تويتر» مقاطع فيديو تظهر جانباً من التدريبات التي يجريها بالمشاركة مع طيران «التحالف»، والذي نفّذ هجمات جوية تدريبية وصفها بـ«الناجحة» بالقرب من قاعدة التنف. وأكد الفصيل في تغريدة له، أن «التدريبات المشتركة بين جيش مغاوير الثورة والقوات الأميركية تهدف إلى حماية المنطقة من أي تهديد»، وفق الفصيل. في موازاة ذلك، ذكرت مصادر محلية في ريف دير الزور الشرقي أن قوات النظام والمليشيات الإيرانية المتمركزة في المنطقة، رفعت درجة الجاهزية، بالتزامن مع التدريبات التي يجريها فصيل «مغاوير الثورة» مع «التحالف الدولي»، ما يؤكد خشية هذه القوات من محاولة تقدم من قبل الفصيل باتجاه هذا الريف. وتشير المعطيات إلى أن «التحالف» ليس بصدد القيام بأي عمل عسكري في البادية السورية، سواء على خلايا تنظيم «داعش» أو المليشيات الإيرانية في شرقي سورية، ولكنه من الواضح أنه يتحسب من النشاط المتزايد لـ«داعش» على امتداد البادية السورية، والذي يمكن أن يشكل خطراً على قاعدة التنف.

وتقع القاعدة، التي أنشأها «التحالف الدولي» بقيادة الولايات المتحدة في العام 2014، غرب الحدود العراقية بمسافة 22 كيلومتراً، وتبعد نحو 22 كيلومتراً عن الحدود السورية ـ الأردنية، وهي تعد من أهم القواعد العسكرية له في سورية، حيث تضم جنوداً أميركيين وبريطانيين وفرنسيين. واعتبر «التحالف» المنطقة المحيطة بالقاعدة على مسافة 55 كيلومتراً «محرمة» بشكل كامل على قوات النظام السوري والمليشيات الإيرانية التي تساندها، وعلى تنظيم «داعش» الذي اتخذ من البادية السورية مجال نشاط له بعد خسارته معاقله في سورية والتي كان آخرها بلدة الباغوز في ريف دير الزور الشرقي، ليس بعيداً عن الحدود السورية ـ العراقية. وكانت قوات النظام حاولت خلال العامين الأخيرين التقدم من منطقة الـ55، إلا أنها تلقت رداً ناريا من «التحالف الدولي».

وتأسس فصيل «مغاوير الثورة» في العام 2015 تحت قيادة العقيد مهند الطلاع المنشق عن قوات النظام، في ذروة الحرب على «داعش»، وذلك من مقاتلين في «الجيش السوري الحر» يتحدرون من البادية أو من شرقي سورية، وخصوصاً من محافظة دير الزور. ويتلقى هذا الفصيل تدريبات وأسلحة وذخيرة من «التحالف» الذي يعتمد عليه في حماية قاعدة «التنف» الاستراتيجية، والتي تحول دون سيطرة إيران على المنطقة وتنفيذ ما تخطط له من إنشاء ممر بري يبدأ من الأراضي الإيرانية وينتهي على شاطئ البحر الأبيض المتوسط مروراً بالعراق وسورية. وحاول هذا الفصيل مهاجمة مدينة البوكمال على الحدود السورية ـ العراقية في العام 2017، إبان سيطرة «داعش» عليها، إلا أنه مني بخسائر كبيرة ما دفعه إلى العودة إلى قواعده في البادية السورية، حيث لم يقم بعمل عسكري واسع النطاق منذ ذلك الحين. وإلى جانب «مغاوير الثورة»، يتخذ أكثر من فصيل عسكري تابع للمعارضة السورية من البادية السورية مقراً له، منها فصيل «أسود الشرقية»، و«قوات أحمد العبدو» التي تحمي مخيم الركبان القريب من الحدود السورية الأردنية. ولم يسبق لـ«داعش» أن حاول الاقتراب من محيط قاعدة التنف أو ما يُعرف بمنطقة الـ55، حيث يقتصر نشاطه على المناطق التي تخضع لسيطرة قوات النظام والمليشيات الإيرانية، والممتدة من ريف حمص الشرقي وحتى ريف دير الزور الشرقي الذي تسيطر عليه فعلياً مليشيات مدعومة من الحرس الثوري الإيراني. وتلقت قوات النظام منذ مطلع العام الحالي العديد من الضربات من خلايا تنظيم «داعش» النشطة في البادية السورية، التي تعادل نحو نصف مساحة سورية. وذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان» أن عدداً من عناصر «الفرقة الرابعة» التابعة لقوات النظام، أصيبوا أول من أمس الثلاثاء جرّاء هجوم مسلح استهدف حافلة تقلهم في بلدة القورية بريف دير الزور الشرقي، في أحدث هجوم يشنه التنظيم على وحدات من قوات النظام في شرقي سورية. ولم تنقطع طيلة شهر نوفمبر/تشرين الثاني الماضي الهجمات المركزة من قبل «داعش» على وحدات لقوات النظام في ريفي حماة وحمص الشرقيين، وفي ريف دير الزور الشرقي وريف الرقة الجنوبي الغربي، وهو ما يؤدي إلى مقتل عدد من عناصر هذه القوات التي استنزفها التنظيم. وتحاول هذه القوات الحد من هجمات التنظيم المباغتة، وخصوصاً على الطرق الرئيسية في البادية السورية، وأبرزها الطريق الدولي الذي يربط العاصمة السورية دمشق بمحافظة دير الزور، والذي يمر من قلب البادية السورية، والطريق الدولي الذي يربط مدينة حمص بمحافظة الرقة، والذي يمر على التخوم الشمالية لهذه البادية.

> لم يسبق لـ«داعش» أن حاول الاقتراب من قاعدة التنف

غالبا ما يهاجم «داعش» النظام والمليشيات الإيرانية (Getty)

الحدث

كوشنر والمصالحة الخليجية

الدوحة ـ العربي الجديد

استقبل أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمس الأربعاء، في مكتبه بالديوان الأميري، جاريد كوشنر مستشار الرئيس الأميركي؛ دونالد ترامب. وأفادت وكالة الأنباء القطرية «قنا» بأنه جرى خلال المقابلة استعراض علاقات التعاون الاستراتيجية بين دولة قطر والولايات المتحدة، والقضايا الإقليمية والدولية، لا سيما تطورات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط. وكان موقع «أكسيوس» الإخباري الأميركي قد ذكر مساء الأحد الماضي أن كوشنر سيتوجه إلى السعودية وقطر، في محاولة أخيرة لحل الأزمة الخليجية. وأوضح الموقع أن كوشنر والإدارة الأميركية يعوّلان على تحقيق إنجاز أخير قبل موعد تسليم السلطة للرئيس المنتخب جو بايدن في 20 يناير/ كانون الثاني المقبل. واعتبر الأميركيون أن حلّ الخلاف بين الرياض والدوحة من شأنه إعادة نوع من الاستقرار إلى منطقة الخليج. ومنذ أن فرضت الإمارات ومصر والسعودية والبحرين حصاراً على قطر في 5 يونيو/ حزيران 2017، تبذل الكويت جهوداً للوساطة، لكنها لم تتمكّن حتى الآن من تحقيق اختراق جذري. كذلك حاولت الولايات المتحدة، التي تجمعها علاقات وثيقة مع دولة قطر ودول الحصار، مرات عدة التوسط لحلّ الأزمة، بعدما كانت مشاركة فيها، لكن كل المحاولات فشلت.

أمير قطر مستقبلا كوشنر أمس (قنا)

إثيوبيا

أبي يحوّل الأنظار إلى الانتخابات
الأمم المتحدة تدخل تيغراي

يسعى رئيس الوزراء الإثيوبي، أبي أحمد، لطيّ صفحة حرب إقليم تيغراي سريعاً، لأسباب متعلقة بالانتخابات التشريعية، المقررة في موعد لم يُحدّد بعد في منتصف العام المقبل، بعد تأجيلها من موعدها الأول في 29 أغسطس/ آب الماضي، بسبب تفشي فيروس كورونا.

وعمدت حكومة أبي إلى منح الأمم المتحدة ممراً إنسانياً «من دون قيود» في منطقة تيغراي، وقبلت طلبات لإدخال مساعدات إليها، وذلك وفقاً لوثيقة وقّعتها الأمم المتحدة ووزيرة السلام الإثيوبية مفريات كامل، تنصّ على منح «ممر آمن ودائم ومن دون قيود للعاملين في المجال الإنساني، لتقديم الخدمات للسكان الأضعف في المناطق التي تديرها الحكومة في تيغراي ومنطقتي الحمرة وعفر الحدوديتين» المجاورتين. وأكد مسؤول كبير في الأمم المتحدة، رفض الكشف عن اسمه، أن «الاتفاق يسمح للأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني بنقل المساعدات حيثما يحتاج إليها الجميع». وأضاف أن التقديرات الأولية لحجم المساعدات على الأرض ستبدأ «فور حصولنا على الضوء الأخضر من فرقنا الأمنية».

سياسياً، اجتمع أبي مع الأحزاب السياسية الإثيوبية، من أجل التخطيط لانتخابات العام المقبل وصرف الانتباه بعيداً عن حرب تيغراي. وذكر مكتب رئيس الحكومة أنه أجرى محادثات مع الأحزاب السياسية وجماعات المجتمع المدني ومسؤولي الانتخابات بخصوص الانتخابات المقررة في منتصف عام 2021. لكن احتمالات إغلاق ذيول حرب تيغراي سريعاً ليست مرتفعة، مع إعلان قادة «جبهة تحرير شعب تيغراي» مواصلتهم حرب العصابات مع أديس أبابا، على الرغم من سقوط عاصمة الإقليم ميكيلي بيد الجيش الإثيوبي. وفي إشارة إلى استمرار التوترات الأمنية، انفجرت عبوة ناسفة في حي بولي في أديس أبابا، أصابت شرطياً بجروح طفيفة. واتهم متحدث باسم الشرطة الاتحادية «الجبهة» بزرع العبوة، من دون أن يقدم دليلاً.

وحول قدرة أبي على التعامل مع الوضعية العسكرية الناشبة في تيغراي والاستحقاق الانتخابي المقبل، رأى خبير منطقة القرن الأفريقي رشيد عبدي، في حديث أمام منتدى على الإنترنت، أن «الحروب ليست كالصنابير التي تفتحها ثم تغلقها. ستكون هذه عملية طويلة الأمد جداً وممتدة». وأضاف أن «العبء يقع على أبي. إذا كانوا (القادة السياسيون) يريدون تحقيق الاستقرار في تيغراي فعليهم اتخاذ إجراءات سياسية الآن. ليس بوسعي رؤية كيفية القيام بذلك من دون نوع من التفاوض».

(فرانس برس، رويترز)

> قوى سياسية عدة تمني نفسها بالعودة إلى فترة عام 2004
>
> المحنا: يجب الا نتفاءل كثيراً بتغيّر السياسة الأميركية

قضية

يرفع الرئيس الأميركي الخاسر دونالد ترامب، راية «العفو الرئاسي» في أيامه الأخيرة في الرئاسة، بما فيها احتمال إصداره عفواً عن نفسه، محاولاً الخروج باستعراض قوة من البيت الأبيض

ترامب والعفو الاستباقي

استغلال القانون لحماية العشيرة من المحاسبة

واشنطن ـ **العربي الجديد**

يستعجل الرئيس الأميركي الخاسر في انتخابات 3 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، دونالد ترامب، في اتخاذ كل الخطوات الممكنة قبل مغادرته البيت الأبيض في 20 يناير/كانون الثاني المقبل لحماية نفسه وأفراد عائلته والمقربين من محاسبة قانونية على ما قد يكونون اقترفوه خلال السنوات الأربع الماضية، وذلك من خلال العفو الرئاسي الخاص. وكشفت صحيفة «نيويورك تايمز» عن بحث ترامب إصدار عفو رئاسي عن 3 من أبنائه (إريك ودونالد جونيور وإيفانكا)، إضافة إلى صهره، مستشاره جاريد كوشنر، وكذلك محاميه الخاص رودي جولياني.

ونقلت الصحيفة عن مصادر رسمية قولها إن ترامب بحث الأمر مع جولياني الأسبوع الماضي، وأخبر مساعديه بأنه يخشى أن تقوم إدارة الرئيس المنتخب جو بايدن باستهدافه مع المقرّبين منه قانونياً بعد مغادرته البيت الأبيض. بالتالي، ستكون هذه الإصدارات بمثابة «العفو الاستباقي»، كونها تصدر بحق أشخاص ليسوا مدانين بجرائم، ولم توجه لهم حتى الآن أي تهم. وبحسب مصادر «نيويورك تايمز»، فإن جولياني الذي يخضع للتحقيق من قبل مدعين اتحاديين في مانهاتن . نيويورك، بسبب تعاملاته التجارية في أوكرانيا ودوره في عزل السفيرة الأميركية هناك ماري يوفانوفيتش العام الماضي، تحدث مراراً مع ترامب حول إمكانية حصوله على العفو، إلا أنه لم يتضح من أثار الموضوع، أو ماذا سيفعل الرئيس الخاسر. ولم يرد جولياني على رسالة تطلب تعليقه على الموضوع، إلا أن المتحدثة باسمه، كريستيان ألين، قالت إن: «جولياني لا يمكن أن يعلق على أي محادثات يجريها مع موكله». بدوره، أكد محامي جولياني، روبرت كوستيلو، أن جولياني «ليس قلقاً بشأن هذا التحقيق، لأنه لم يرتكب أي خطأ. وهذا هو موقفنا منذ اليوم الأول». غير أن جولياني نفى، في حديثٍ لقناة «سي أن أن»، تقرير «نيويورك تايمز»، مشدّداً على أنه «لم يتحدث مع أحد في البيت الأبيض من أجل الحصول على عفو رئاسي».

أما بالنسبة إلى دونالد ترامب جونيور، فقد خضع للتحقيقات أيام المحقق روبرت مولر، في شأن دوره في العلاقة مع روسيا خلال الانتخابات الرئاسية عام 2016، لكنه لم يُدَن. بدوره، قدّم كوشنر معلومات كاذبة عن علاقاته الخارجية أثناء تقدمه لطلب الحصول على تصريح أمني في البيت الأبيض، ومع ذلك، فإن ترامب لم يتردد في منحه إياه. وفي غياب أي جرمٍ بحق إيفانكا وإريك، ظهر في تحقيقات مدّعٍ عام مقاطعة مانهاتن، أن هناك تهرّباً ضريبياً تحت بند «رسوم استشارات» نُقلت بموجبه ملايين الدولارات إلى حسابات إيفانكا.

وضغط محامو ترامب وحلفاؤه عليه من أجل أن يمنح العفو لوكلائهم الشخصيين، الذين وضعتهم نائبة الرئيس المنتخب كامالا هاريس وراء القضبان، حين كانت مدّعية عامة. لكن «العفو الرئاسي» لا ينطبق سوى على الجرائم الفيدرالية، أي على مستوى كل البلاد، لا على مستوى الولايات. وإذا كان «العفو الرئاسي» امتيازاً رئاسياً لسيد البيت الأبيض، ويُمكن إقراره في حالات محددة، إلا أن الوضع بات مختلفاً في الأيام الأخيرة لترامب. فقد كشف ملف قضائي نُشر، مساء أول من أمس الثلاثاء، أن وزارة العدل الأميركية تحقق في منظومة فساد، يفترض أنها تنطوي على تمويل للحملة الانتخابية، بهدف الحصول على عفو رئاسي في المقابل، في وقت رد ترامب عبر تويتر على هذه الأخبار قائلاً: «تحقيق العفو خبر كاذب».

وأصدرت قاضية المحكمة الجزئية الأميركية بيريل هاول أمراً بفتح تحقيق في حدوث «رشوة في مقابل العفو». وتم حجب حوالي نصف الوثيقة التي تقع في 18 صفحة. وطبقاً لأوامر هاول، قال محققون تابعون للحكومة إنهم صادروا «أكثر من 50 جهازاً رقمياً، بينها أجهزة آيفون وآيباد وأجهزة كمبيوتر محمولة وعادية وأقراص لتخزين البيانات وأقراص صلبة خارجية».

ويتناول التحقيق الساري منذ شهر أغسطس/آب الماضي شبكة يبدو أنها تضمّ جماعات ضغط ومحامين ومتبرعا ثريا مموّلا لحملات سياسية وشخصا آخر موجودا في السجن، يريد الاستفادة من عفو رئاسي. ولا تسمح الوثيقة بتحديد هوية الأفراد الذين تمت تغطية أسمائهم، وهي تتناول شرعية البحث باتصالات وأجهزة إلكترونية تابعة للأشخاص الذين من بينهم محامون. ويشير الملف إلى «مخطط سري» يستهدف «مسؤولين كباراً في البيت الأبيض»، بهدف الحصول على «عفو أو تعليق»، لشخص لم يظهر اسمه في التقرير. ويذكر التقرير أن محامين وأفراداً من جماعات ضغط، تواصلوا مع مسؤولين في البيت الأبيض لطلب عفو رئاسي، مشيرين إلى «المساهمات الجوهرية في الحملة التي قدمت في الماضي» و«المساهمات السياسية الهامة» المقدمة من جانب متبرع.

ويلمح التقرير إلى أن متبرعاً قدّم هذا العرض باسم شخص يسعى للحصول على العفو. ولم يحدد التقرير تاريخ حصول تلك الأحداث. وفي المقاطع التي تظهر فيها الأسماء، لا توجد أي إشارة إلى ترامب أو حملته. لكن الوثيقة كُشفت في وقت حساس في الولايات المتحدة، فيما يوجد تشكيك في أن ترامب ربما يمنح العفو الرئاسي إلى مزيد من الأشخاص، بعدما قدمه لمستشاره السابق للأمن القومي مايكل فلين الأسبوع الماضي. ومنح الرئيس عفواً أو قلص عقوبات العديد من حلفائه السياسيين، بينهم مستشار حملته السابق روجر ستون ورئيس شرطة مثير للجدل في أريزونا اسمه جو أربايو، والناشط الجمهوري دينيش دسوزا. وثمة نقاش عام حول إمكانية أن يمنح ترامب نفسه عفواً عن كل ما قد يدان به في القضاء على علاقة بولايته الرئاسية. وفي السياق، دعا الإعلامي في قناة «فوكس نيوز»، شون هانيتي، ترامب لمنح نفسه وعائلته عفواً، كي لا يتعرّضون للمحاكمة في إدارة بايدن.

يخشى ترامب ملاحقة إدارة بايدن له ولعائلته (Getty)

صدر أكثر من 20 ألف عفو رئاسي في التاريخ الأميركي

يرفض بنس تسلّم الرئاسة مؤقتاً لإصدار عفو عن ترامب

وسلطة العفو المنصوص عليها في الدستور، واحدة من أوسع السلطات التي يتمتع بها الرئيس، فقد رأى الآباء المؤسسون للدستور الأميركي أن العفو وسيلة لإظهار الرحمة وخدمة المصلحة العامة. وفي حين أن قرارات العفو تصدر في العادة لمن حوكموا، فإنها يمكن أن تشمل السلوك الذي لم تتخذ بعد بشأنه الإجراءات القانونية. والعفو لا تراجعه الأفرع الأخرى للحكومة، والرئيس ليس مضطراً لإبداء أسباب عفوه. وهناك عفو يمحو الإدانة الجنائية، كما توجد صيغة مختلفة من العفو التنفيذي تعرف بـ«التخفيف»، ولكن الإدانة تبقى كما هي رغم إلغاء عقوبتها. وينطبق العفو أساساً على الجرائم الفيدرالية، فليس من شأنه مثلاً حماية رفاق ترامب من التحقيق الجنائي الذي يجريه المدعي العام لمانهاتن، سيروس فانس، الذي بدأ منذ أكثر من عامين للتحقيق في مدفوعات مالية قدمها مايكل كوهين المحامي السابق لترامب قبل انتخابات عام 2016، لامرأتين قالتا إنهما جمعتهما لقاءات جنسية مع ترامب. وأشار المدعي العام إلى أن التحقيق توسع الآن، ويمكن أن يركز على احتيال محتمل مصرفي وضريبي وتأميني، إلى جانب تزييف سجلات تجارية.

أما في شأن عفو الرئيس عن نفسه، فستكون سابقة إذا فعلها ترامب، الذي قال في عام 2018 إن لديه «الحق المطلق» في العفو عن نفسه. ويقول كثير من خبراء القانون إن العفو عن النفس غير دستوري، لأنه ينتهك المبدأ الأساسي القائل إن «أحداً لا يجب أن يكون القاضي في قضية تخصه». وبالعودة إلى عام 1974، فقد ذكر محام من وزارة العدل، خلال فضيحة «ووترغيت» (تجسس الرئيس الجمهوري ريتشارد نيكسون على الحزب الديمقراطي)، أن نيكسون لم يكن بإمكانه العفو عن نفسه، لكن كان هناك خيار دستوري آخر، وهو أن يتنحّى مؤقتاً وينال عفواً من نائبه ثم يستعيد المنصب. ومن أجل أن يفعل نيكسون ذلك، كان يتعيّن عليه تفعيل المادة 25 من الدستور التي تسمح لرئيس عاجز بالتنحي مؤقتاً. لكن نيكسون استقال في النهاية بسبب الفضيحة، ثم عفا خَلَفه جيرالد فورد عنه. وفي احتمال أن يتنحّى ترامب مؤقتاً للسماح لنائبه مايك بنس بالعفو عنه، اعتبر أستاذ العلوم السياسية في جامعة براون، كوري بريتشنايدر، أن «بنس لا يريد تأدية مثل هذا الدور».

ومن أصل 44 رئيساً في الولايات المتحدة (عُدّ غروفر كليفلاند لمرتين رئيساً في ولايتين منفصلتين)، من جورج واشنطن إلى دونالد ترامب، وحدهما وليام هنري هاريسون وجيمس غارفيلد لم يُصدرا أي «عفو رئاسي». أما في عام 2001 فقد عفا الرئيس بيل كلينتون عن شقيقه روجر الذي أُدين بحيازة الكوكايين في ولاية أركانساس، كما عفا عن نحو 450 شخصاً، من بينهم متبرع للحزب الديمقراطي فرّ من البلاد بسبب اتهامات بالتهرب من الضرائب.

وبلغت أعداد «الإعفاءات الرئاسية» أكثر من 20 ألف عفو، بدأها الرئيس الأول جورج واشنطن بـ16 عفواً، وصولاً إلى ترامب، الذي عفا عن 45 شخصاً حتى الآن. وأصدر الرئيس أندرو جاكسون (1829 . 1837) عفواً رئاسياً عن جورج ويلسون، المتُهم بسرقة البريد، لكن الأخير رفض العفو، وأُحيلت قضيته إلى المحكمة العليا، التي اعتبرت أنه «بما أن المتهم رفض العفو، فلا يمكن فرضه عليه». وبدلاً من سجنه 20 عاماً، أُعدم ويلسون شنقاً. أما الرئيس ميلارد فيلمور (1850 . 1853) فعفا عن دانيال درايتون وإدوارد سايرز، اللذين سُجنا لدورهما في تهريب 77 شخصاً من العبودية في العاصمة واشنطن في 15 إبريل/نيسان 1848، بفعل تأييدهما إلغاء العبودية. وأعفى الرئيس فرانكلين بيرس (1853 . 1857) عن أول أميركي من أصول أفريقية، وهو نواه هانسون، لدوره في تهريب كثر إلى مناطق حرّة في الولايات المتحدة وكندا، رافضة للعبودية.

وفي عهد الرئيس أبراهام لينكولن (1861 . 1865) الذي ألغى العبودية في أميركا، أُصدر 343 عفواً رئاسياً، بينها 264 عفواً عن أشخاص من السكان الأصليين في ولاية داكوتا، بعد مهاجمتهم مستوطنة للأوروبيين في عام 1862. أما الرئيس أندرو جونسون (1865 . 1869) فأصدر 7 آلاف عفو رئاسي، منهم 654 شخصاً في كارولاينا الشمالية. ومن بين الأشخاص الذين عفا عنهم جونسون، كان الثلاثي، صامويل أرنولد وصامويل ماد وإدموند سبانغلر، المتهمون بالمشاركة في اغتيال لينكولن في 15 إبريل 1865.

بدوره، أعفى الرئيس أوليسيس غرانت (1869 . 1877) عن 500 قيادي من الولايات الكونفيدرالية التي قاتلت الحكومة في الحرب الأهلية الأميركية (1861 . 1865). من جهته، أعفى الرئيس وودرو ويلسون (1913 . 1921)، عن رئيس تحرير صحيفة في نيويورك، هو جورج بورديك، المتهم برفض الإفصاح عن مصادره لمحكمة فيدرالية، في مقال نشره حول الرسوم الجمركية. لكن بورديك رفض عفو ويلسون، متحصناً بالتعديل الدستوري الخامس، الذي يحمي حقه في عدم الكشف عن مصادره. وبين عامي 1921 و1933، أعفى الرؤساء، وارن هاردينغ وكالفين كوليدج وهربرت هوفر، عن شخصيات اتُهمت بالتجسس، خصوصاً للاتحاد السوفييتي، بعد الثورة الروسية عام 1917.

وتميزت عهود الرئيس فرانكلين روزفلت الأربعة (لم يكمل الأخيرة بسبب وفاته) بين عامي 1933 و1945، بالعفو عن شخصيات خرقت قوانين الحظر التي سادت بعد الكساد الكبير عام 1929. أما الرئيس هاري ترومان (1945 . 1953)، فأعفى عن أوسكار كولازو، الذي حاول اغتياله في 1 نوفمبر 1950. وفي عهد الرئيس دوايت آيزنهاور (1953 . 1961)، بوشر العمل على إصدار إعفاءات جماعية، لكنها تخضع لرقابة الادعاء العام. أما الرئيس جون كينيدي (1961 . 1963)، فكان أول من أعفى عن تجار مخدرات، كما أعفى عن هانك غرينسبان، ناشر صحيفة «لاس فيغاس صن»، المتهم بنقل أسلحة إلى الإسرائيليين، خلال نكبة 1948. بدوره، أعفى نيكسون (1969 . 1974) عن أبرز نقابي في تاريخ الولايات المتحدة، جيمي هوفا، المتهم بتلقي الرشاوى والتهرّب الضريبي. وفي ما يتعلق بالرئيس ليندون جونسون (1963-1969)، فقد اقتصرت قرارات العفو في عهده على جرائم غير متصلة بالأمن القومي، كالضرائب والفساد.

وفي عهد الرئيس جيرالد فورد (1974 . 1977)، أُعفي نيكسون، ورافضو التجنيد في الجيش الأميركي، بفعل رفضهم حرب فيتنام. كما أعفى فورد وخلفه جيمي كارتر (1977 . 1981) عن عددٍ من القادة الكونفيدراليين في الحرب الأهلية الأميركية، من بينهم الجنرال الكونفيدرالي روبرت لي. وأعفى الرئيس رونالد ريغان (1981 . 1988) عن متهمين بالتهرّب الضريبي، بينما أعفى خلفه جورج بوش الأب (1988 . 1992) عن المشاركين في صفقة إيران . كونترا، إليوت أبرامز ودوان كلاريدج وكلير جورج وآلن فيرز، ومستشار الأمن القومي في عهد ريغان، روبرت ماكفرلاين، ووزير الدفاع في إدارة ريغان، كاسبار فاينبرغر. أما بيل كلينتون (1993 . 2001)، فأعفى عن شخصيات من الحزب الديمقراطي وشقيقه. وأعفى الرئيس جورج بوش الابن (2001 . 2009) عن شخصيات من الحزب الجمهوري غالباً. بينما أعفى الرئيس باراك أوباما (2009 . 2017) عن شخصيات عسكرية وأخرى مدنية متهمة بالتهرّب الضريبي.

تبرّعات قياسية

جمع الرئيس الخاسر دونالد ترامب نحو 170 مليون دولار منذ هزيمته في الانتخابات الرئاسية في 3 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، حتى يوم أمس. ويدلّ حجم التبرعات، خصوصاً مع اقترابها من النسبة نفسها التي جمعها ترامب في ذروة حملته، على أنه لا يعتزم مغادرة البيت الأبيض بهدوء. ووجّهت الحملة رسائل للأنصار، إحداها من نجله، دونالد جونيور (الصورة)، الذي قال «كان أبي على حق عندما قال إن التصويت بالبريد قد يسبب مشاكل».

معركة رئاسيات 2024

كشف الرئيس الأميركي الخاسر دونالد ترامب، لمستشاريه، أنه يريد الترشح مرة أخرى لسباق انتخابات الرئاسة الأميركية في غضون أربع سنوات، ومن المحتمل أن يعلن عن ذلك قبل أو حتى أثناء تنصيب بايدن في 20 يناير/ كانون الثاني المقبل، وفقًا لـ«فوكس نيوز». ومن المتوقع أن يلقي هذا الإعلان بظلاله على صراع ترشح الحزب الجمهوري لرئاسيات 2024، ومن المحتمل أن يجمد التحركات المبكرة للجمهوريين الآخرين ذوي التطلعات السياسية.

وزارة العدل الأميركية تنقلب على الرئيس الخاسر

حسمت وزارة العدل الأميركية موقفها في الانتخابات الرئاسية، معتبرة أنه لم يحصل تزوير يمكن أن يؤدي إلى قلب النتائج

يعاني الرئيس الأميركي الخاسر في انتخابات 3 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، دونالد ترامب، مصاعب شتّى، قبل مغادرته البيت الأبيض، خصوصاً لناحية تخلّي حلفائه عنه. فقد أعلن وزير العدل وليام بار، مساء أول من أمس الثلاثاء، أن وزارته لم تتوصل إلى أي أدلة على حدوث تلاعب واسع النطاق في الانتخابات. وجاءت تصريحات أعلى مسؤول عدلي في إدارة ترامب، في الوقت الذي قدم فيه محامو الأخير طعوناً قضائية جديدة في النتائج التي أظهرت فوز الديمقراطي جو بايدن بالرئاسة. وقال بار، الذي طالما اتهمه الديمقراطيون بـ«إضفاء الطابع السياسي على إنفاذ القانون»، في إشارة إلى ولائه لترامب، إن فريق الادّعاء لم يجد دليلاً حول حدوث تلاعب واسع في النتائج. وأضاف أنه «حتى تاريخه، لم نرصد تزويراً على نطاق من الممكن أن يؤثر في نتيجة الانتخابات». لكن حملة ترامب ردت على بار بالقول إن «وزارة العدل لم تُجر تحقيقات كافية».

كذلك عيّنت الوزارة جون دورهام مدّعياً عاماً مستقلاً، للتحقيق فيما إذا كانت هناك جرائم أو مخالفات قد ارتُكبت خلال «التحقيق الروسي» الذي جرى بين عامي 2016 و2018، بشأن حصول تواطؤ بين موسكو وفريق الحملة الانتخابية لترامب. ويضمن هذا التعيين استمرار التحقيق حتى بعد مغادرة ترامب البيت الأبيض. وكان بار قد كلّف دورهام في إبريل/نيسان 2019 التحقيق مع المسؤولين عن «التحقيق الروسي»، بمن فيهم المدير السابق لمكتب التحقيقات الفيدرالي «أف بي آي» جيمس كومي، والمحقق روبرت مولر. وبموجب هذا التكليف باشر دورهام تحقيقاته بصفته قاضي تحقيق فيدرالياً يأتمر بأوامر وزير العدل، ما يعني أنّه كان بإمكان بار أو أي وزير عدل يخلفه أن يطلب وقف هذا التحقيق وإغلاق الملف.

وعلى الرغم من موقف وزارة العدل ورفض مسؤولي الولايات والمسؤولين الاتحاديين مراراً ادّعاءات التزوير التي يطلقها ترامب، بدأت حملته مسعىً جديداً في ولاية ويسكونسن، مساء الثلاثاء. وطلبت من أعلى محكمة بالولاية بحث إبطال 221 ألف صوت أدلى بها أصحابها من دون الحضور بأنفسهم في مراكز الاقتراع، بدعوى أن هذه الأصوات تفتقر لمعلومات لازمة. وفاز بايدن في هذه الولاية على ترامب بنحو 20 ألف صوت.

وفي دعوى قضائية منفصلة، طلبت المحامية السابقة لترامب سيدني باول من قاضٍ اتحادي إعلان الرئيس الخاسر فائزاً في تلك الولاية. لكن أحد المتقدمين بالدعوى، دريك فان أوردن، وهو شخصية عسكرية خسر في انتخابات الكونغرس، أكد في تصريحات صحافية أنه «تمّ ضمّه للقضية من دون علمه». وردّت باول بالقول «حدث سوء تواصل، وسنتخذ الإجراء المناسب لإصلاح ما حدث». وتم استبعاد باول من فريق ترامب القانوني، أخيراً، بعدما روجت سلسلة من نظريات المؤامرة لتفسير هزيمته. وعلى الرغم من أن شكاوى ترامب لم تحرز نجاحاً في المحاكم، إلا أنها حققت فائدة سياسية، لأن استطلاعات الرأي تظهر أن نسبة كبيرة من الجمهوريين يعتقدون الآن أن الانتخابات لم تكن نزيهة. وهو ما دفع مدير أنظمة التصويت في ولاية جورجيا غابريال ستيرلينغ، لمناشدة ترامب الكف عن ترداد ادعاءاته غير المستندة لأدلة، قائلاً إنها تؤدي إلى تهديدات وربما إلى عنف ضده هو وضد مسؤولين آخرين.

ولم تقتصر هزائم ترامب على رفض القضاء طعونه الانتخابية، بل بتّت محكمة في ولاية كاليفورنيا مساء الثلاثاء، حكماً لصالح شركات سيليكون فالي المستاءة من قرار تجميد تأشيرات الدخول، الذي أصدره ترامب في يونيو/ حزيران الماضي. وأفادت منظمة «باي إيريا كاونسل»، التي تمثل مصالح شركات في خليج سان فرانسيسكو . كاليفورنيا، حيث موطن غالبية مجموعات التكنولوجيا العملاقة، بأن «المحكمة رفضت محاولة حكومة ترامب فرض قيود بشكل معجل والالتفاف على العملية الاعتيادية». وكان ترامب قد جمّد بطاقة الإقامة الخضراء (غرين كارد) وبعض تأشيرات العمل ومنها «اتش-1 بي» التي تُستخدم بكثافة في قطاع التكنولوجيا والتقنيات الرقمية. وأثار مرسومه احتجاجات رؤساء شركات مثل «غوغل» و«آبل» ومجموعات أخرى، ورُفعت شكاوى أمام القضاء تقدمت بها منظمات مثل غرفة التجارة الأميركية و«باي إيريا كاونسل».

لكن ترامب واصل حربه على الفضاء الإلكتروني، مهدداً باستخدام حق الفيتو (النقض) ضد مشروع قانون للسياسة الدفاعية، ما لم ينه الحماية لشركات الإنترنت التي تقيها من تحمل المسؤولية عن المواد التي ينشرها مستخدموها. وتطرق ترامب في تغريدة له على «تويتر»، إلى المادة 230، فوصفها بأنها «تهديد خطير لأمننا القومي ونزاهة الانتخابات». وأضاف «إذا لم يتم إنهاء المادة 230 الخطيرة جداً وغير العادلة تماماً، كجزء من قانون تفويض الدفاع الوطني، فسأضطر لاستخدام حق النقض بشكل لا لبس فيه ضد مشروع القانون». والمادة 230 من قانون آداب الاتصالات لعام 1996، تحمي الشركات التي يمكنها استضافة تريليونات من الرسائل من التعرض للمقاضاة من قبل أي شخص يشعر بأنه مظلوم بسبب شيء نشره شخص آخر، سواء كانت شكواه مشروعة أم غير مشروعة.

(فرانس برس، أسوشييتد برس، رويترز)

التحقيق الروسي مستمرّ حتى بعد انتهاء عهد الرئيس الخاسر

أكد بار عدم وجود تزوير في الانتخابات الرئاسية (فرانس برس)

خلاف إيراني متصاعد بشأن الالتزامات النووية

تواصل الجدل، أمس، بين البرلمان الإيراني والحكومة حول الالتزام بالتعهدات النووية، في حين لمّح الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن إلى العودة للاتفاق النووي

طهران ـ **العربي الجديد**

لا يزال اغتيال العالم النووي الإيراني محسن فخري زادة، الذي أعلنت طهران التوصل لمزيد من الخيوط حول كيفية تنفيذه، يفاقم الجدل في إيران بشأن الالتزامات النووية، ولا سيما بين البرلمان المحافظ وحكومة حسن روحاني، الذي رفض أمس، الأربعاء، القرار الذي كان قد اتخذه البرلمان بإنهاء التعهدات النووية. وفيما تأمل طهران في الوصول إلى تفاهمات مع إدارة جو بايدن المرتقبة ورفع العقوبات التي فرضها الرئيس الخاسر دونالد ترامب عليها، زاد الرئيس الأميركي المنتخب، أمس الأربعاء، من التكهنات بشأن عودة بلاده للاتفاق النووي المبرم عام 2015 بين طهران ودول مجموعة «5+1».

وأعلن الرئيس الإيراني حسن روحاني، أمس الأربعاء، خلال اجتماع الحكومة، رفض مشروع قانون لمواجهة العقوبات الأميركية والردّ على اغتيال فخري زادة، أقرّه البرلمان الإيراني الذي يسيطر عليه المحافظون، أول من أمس الثلاثاء.

واعتبر روحاني، وفقاً للتلفزيون الإيراني، أن قرار البرلمان «ضار» بالجهود الدبلوماسية الرامية إلى استعادة الاتفاق النووي وتخفيف العقوبات الأميركية، نافياً أن يكون موقفه من القرار هو سبب عدم حضوره إلى البرلمان أمس لتقديم مشروع الموازنة للعام المالي الجديد. علماً أنّ وسائل إعلام إيرانية عزت عدم مشاركة روحاني في جلسة البرلمان إلى رفضه هذا القرار، لكنه أكد أن عدم مشاركته في الجلسة كان بناءً على تعليمات اللجنة الوطنية لمكافحة فيروس كورونا.

وقال الرئيس الإيراني إن «أي إدارة أميركية ستتولى السلطة مضطرة للرضوخ أمام الشعب الإيراني». وكان مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) في إيران قد صادق، الثلاثاء، على مشروع قانون بعنوان «الإجراء الاستراتيجي لإلغاء العقوبات» الأميركية. ويعيد القرار البرلماني البرنامج النووي الإيراني إلى ما قبل الاتفاق النووي المبرم عام 2015، من خلال اتخاذ خطوات نووية لافتة.

وأهم تلك الخطوات رفع نسبة تخصيب اليورانيوم إلى 20 في المائة، وإلغاء العمل بالبروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي ينهي تفتيشات مشددة للمنشآت النووية الإيرانية. غير أن البرلمان أمهل أطراف الاتفاق النووي مدة شهر للعمل بتعهداتها في مواجهة العقوبات الأميركية، وفي حال عدم قيامها بها، يُلغى البروتوكول حسب المشروع.

وكان المتحدث باسم الحكومة الإيرانية علي ربيعي، قد رد، الثلاثاء، سريعاً على القرار، قائلاً إن البرلمان بموجب الدستور غير مخول بمناقشة هذه القضايا، ولا يمتلك الصلاحيات، معتبراً أن المجلس الأعلى للأمن القومي هو الجهة المخولة قانونياً.

ومع التغيرات السياسية التي طرأت في الولايات المتحدة أخيراً، تأمل إيران في التوصل لتفاهمات مع إدارة بايدن، بعدما فرض ترامب عقوبات قاسية عليها وانسحب من الاتفاق النووي في مايو/ أيار عام 2018. وفي السياق، قال بايدن إنه لا يزال على موقفه بشأن العودة للاتفاق النووي ورفع العقوبات التي فرضها ترامب على طهران إذا التزمت الأخيرة ببنود الاتفاق. وأضاف في حوار مع صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، نشر عبر موقعها الإلكتروني أمس الأربعاء: «سيكون الأمر صعباً، ولكن نعم (متمسك بالموقف)». ورأى بايدن أنّ أفضل طريقة لتحقيق الاستقرار في المنطقة هي التعامل مع البرنامج النووي الإيراني. وتابع أنه «إذا حصلت إيران على قنبلة نووية، فإن ذلك سيضع ضغوطاً هائلة على السعودية وتركيا ومصر وغيرها، التي ستسعى أيضاً للحصول على أسلحة نووية، وآخر شيء نريده هو رؤية تلك المنطقة تعج بالأسلحة النووية». وأكد بايدن أن واشنطن، وبالتشاور مع حلفائها، ستشارك في مفاوضات وستتابع الاتفاقيات التي من شأنها تشديد وإطالة القيود النووية على إيران، وكذلك معالجة برنامجها الصاروخي. وشدد بايدن في الوقت نفسه على أن لدى الولايات المتحدة دائماً خيار إلغاء العقوبات إذا لزم الأمر، مشيراً إلى أن إيران تدرك ذلك.

وكان وزير الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، قد أكد، الثلاثاء، أنهم في الاتحاد يحاولون الحفاظ على الاتفاق النووي الإيراني على الرغم من انسحاب الولايات المتحدة منه، معرباً عن أمله في أن تنضم إليه أميركا مجدداً وأن تبدأ إيران في الامتثال الكامل لالتزاماتها مرة أخرى. وكان وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف قد قال إن بلاده مستعدة للحوار بشأن عودة واشنطن للاتفاق النووي، مؤكداً أن طهران ستنفذ الاتفاق بالكامل إذا رفع بايدن العقوبات عنها. في الأثناء، كشف المتحدث باسم الحكومة الإيرانية علي ربيعي، أمس الأربعاء، في مقابلة مع التلفزيون الإيراني، أنّ وزارة الاستخبارات الإيرانية «بجهودها، انتبهت لتحركات وتعرفت إلى أشخاص مرتبطين» بعملية اغتيال فخري زادة، مؤكداً أن «جميع أبعاد الحادث قيد الدراسة، وفي حال تم التأكد من الأمر، حينئذ يتم تحديد طبيعة رد الفعل». وأكد المتحدث الإيراني أن «ما يهمنا هو عدم تأثر العِلم النووي في إيران بالاغتيال»، مشيراً إلى أنّ «قرار السلطات الإيرانية هو تقوية الأبحاث النووية والدفاعية في البلاد وتخصيص الموازنات اللازمة لهذا الأمر لاجتذاب نخب إيرانية للعمل في هذه المجالات».

وفي سياق متصل، كشف مسؤول بالإدارة الأميركية عن مسؤولية إسرائيل عن عملية اغتيال فخري زادة. ونقلت شبكة «سي أن أن» الأميركية، أمس الأربعاء، عن المسؤول الذي لم تسمه، قوله إنّ «فخري زادة كان أحد أهداف إسرائيل لمدة طويلة ماضية». ورفض المسؤول تأكيد ما إذا كانت إسرائيل قد أطلعت الإدارة الأميركية هذه المرة على العملية.

وكانت مختلف القيادات الإيرانية قد وجهت أصابع الاتهام لإسرائيل بالوقوف وراء اغتيال فخري زادة، غير أنّ وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف أشار كذلك إلى أن عملية الاغتيال «مؤامرة سعودية أميركية صهيونية». ورفضت الرياض، أول من أمس الثلاثاء، اتهامات ظريف، وذلك في سلسلة تغريدات لوزير الشؤون الخارجية عادل الجبير.

وقال الأخير عبر حسابه على موقع «تويتر»: «يبدو أن اليأس دفع ظريف لإلقاء أي لوم على المملكة واتهامها بالتسبب بما يحدث في إيران». وأضاف: «الاغتيالات لا نقرّها بأي شكل من الأشكال وليست من سياسة المملكة، على عكس النظام الإيراني القائم على الاغتيالات حول العالم منذ الثورة التي اختطفها (روح الله) الخميني عام 1979».

بايدن: تحقيق الاستقرار يتم بالتعامل مع برنامج إيران النووي

روحاني: قرار البرلمان «ضار» بالجهود الدبلوماسية (الأناضول)

تزداد العلاقات التركية الأوكرانية دفئاً منذ العام 2014، وتوثق أنقرة تعاونها مع كييف، خصوصاً في المجال العسكري، داعمة إياها في أزمتها مع موسكو وحول شبه جزيرة القرم، وذلك في إطار مصلحة متبادلة بين البلدين، تشمل أوجهاً عدة يتناولها هذا التقرير الذي تنشره «العربي الجديد» بالتعاون مع «أوريان 21»

تمتين العلاقات تحت أنظار روسيا

تركيا وأوكرانيا: صداقة مصلحية

فابريس دوبريز

- الدفء في العلاقات بين كييف وأنقرة بدأ في العام 2014 ولم يتبدل بعد تغيير السلطة في كييف عام 2019
- دعم تركيا يتضمن تجهيز الجيش الأوكراني ورفض الاعتراف بضمّ روسيا لشبه جزيرة القرم

زيلينسكي واردوغان في انقرة العام الماضي (آدم اتلان/فرانس برس)

في غضون خمس سنوات فقط، أصبحت تركيا حليفاً قوياً لأوكرانيا، مزودة جيشها بطائرات من دون طيار، وداعمة لها في نضالها ضدّ ضمّ روسيا لشبه جزيرة القرم، بل وذهبت إلى حدّ دعم الكنيسة الأرثوذكسية لأوكرانيا في كسب استقلاليتها. يبدو اهتمام أنقرة المتزايد وكأنه نعمة بالنسبة لكييف، التي هي في حاجة إلى شركاء في مواجهة روسيا. في المقابل، تقوم أوكرانيا بتسليم معارضين إلى تركيا.

إنهم متمركزون حالياً في سماء منطقة خميلنيتسكي، بعيداً جداً-800كيلو متر إلى الغرب - من منطقة دونباس الأوكرانية الموجودة تحت سيطرة الجماعات الانفصالية التي تشرف عليها موسكو منذ ست سنوات: ست طائرات مقاتلة من دون طيار من طراز «بيرقدار تي بي 2»، سلّمتها تركيا العام الماضي إلى كتيبة الطائرات بدون طيار 383 المرموقة في سلاح الجو الأوكراني. وكان نفس النموذج من الطائرات من دون طيار في أيدي أذربيجان، قد أحدث خسائر فادحة في القوات الأرمينية بإقليم ناغورني كاراباخ خلال أسابيع عدة. وتريد أوكرانيا 48 وحدة إضافية. كان تسليم هذه الأجهزة مؤشراً لافتاً على الدفء المذهل في العلاقات بين كييف وأنقرة، والذي بدأ في العام 2014، ولم يَحِد منه تغيير السلطة في كييف العام الماضي.

وهكذا استقبل فولوديمير زيلينسكي، الممثل الكوميدي السابق الذي وصل في العام 2019 إلى رأس الدولة الأوكرانية، الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في العاصمة الأوكرانية في فبراير/شباط الماضي، قبل أن يتوجه بنفسه إلى تركيا في أغسطس/ آب، ثم في شهر أكتوبر/ تشرين الأول. في البرنامج، مجموعة من إعلانات النوايا في المجال الصناعي - العسكري واتفاقية للتعاون العسكري، بالإضافة أخيراً إلى وعد إبرام معاهدة تجارة حرّة هي قيد المناقشة منذ العام 2010.

علاقة ولدت من الفوضى

يبدو اهتمام أنقرة المتزايد بأوكرانيا بمثابة بركةٍ بالنسبة لهذه الدولة الهشّة التي يخترقها خطّ جبهة بطول 450كيلومتراً في جزئها الشرقي. تقوم تركيا بتجهيز ودعم الجيش الأوكراني، وترفض الاعتراف بضمّ شبه جزيرة القرم من قبل روسيا. بل حتى أنها ساعدت قبل عامين أوكرانيا على الحصول أخيراً على كنيسة أرثوذكسية مستقلة عن روسيا - وهو أمر أثار استياء كبيراً في موسكو. من المؤكد أن المعسكر الغربي يظل الأفق المتميز لدولة جعلت من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي طموحاً منصوصاً عليه في الدستور. ومع ذلك، يظهر أنه لا غنى عن أنقرة.

يبدو عدم التوازن بين قوة إقليمية كبرى وواحدة من أفقر البلدان في أوروبا صارخاً، لكن بالنسبة إلى كييف ليس هذا هو الموضوع: في مواجهة التهديد الروسي، أوكرانيا بحاجة إلى حلفاء. يقول بانزعاج إيليا كوسا، المتخصص في شؤون الشرق الأوسط لدى مجمع التفكير «المعهد الأوكراني من أجل المستقبل»: «تركيا شريك مهم جداً لأوكرانيا، المشكلة هي أنه ليست لدينا رؤية ملموسة للدور الذي يجب أن تلعبه هذه الدولة في سياستنا الخارجية».

قد يفسّر الافتقار إلى رؤية طويلة الأمد بحالة الفوضى الأولية التي نشأ فيها التقارب الأوكراني - التركي. في مارس/ آذار 2014، أحدثت العملية العسكرية الروسية التي وصلت إلى ضم شبه جزيرة القرم حالة من الذهول في الغرب، وساعدت على دفع كييف إلى أحضان أنقرة. يلاحظ إيغور ديلانوي، المتخصص في الشؤون الاستراتيجية في البحر الأسود ونائب مدير المرصد الفرنسي - الروسي، أن «القرم تبلور كل الأسئلة».

التفوق البحري الروسي في البحر الأسود

بالنسبة لأوكرانيا، أدى فقدان شبه جزيرة القرم الذي اقترن بسرعة بالنزاع المسلح في شرق البلاد، إلى بحث محموم عن حلفاء قادرين على الضغط على موسكو. من جانب أنقرة، فإن التفوق البحري الروسي في البحر الأسود الناتج من الضمّ هو مصدر القلق الأول، حيث خرجت كييف تماماً من اللعبة، بعد خسارة نصف أسطولها المتواضع أثناء الاستيلاء الخاطف على المنطقة من طرف موسكو.

يشرح إيغور ديلانوي، أنه «مع ضمّ شبه جزيرة القرم وتحصين شبه الجزيرة وتحديث أسطول البحر الأسود، شاهد الأتراك تشديداً في الترتيبات الروسية. وأعتقد أن هذا التقارب مع كييف يعود بالنسبة لهم إلى منطق إزالة الطوق»، ويمكن أن يشكل هذا في لعبة الطموحات الإقليمية لأنقرة «رافعة للتأثير على الموقف الروسي في القضايا الأخرى». أرست زيارة رجب طيب أردوغان إلى كييف في فبراير/ شباط 2015 أسس العلاقة بين البلدين لسنوات قادمة: وصل الرئيس التركي ومعه قرض بـ50 مليون دولار، ووعدٌ بدعم «وحدة الأراضي وسيادة أوكرانيا، بما في ذلك شبه جزيرة القرم». كما عبّر عن أمله في «أن تواصل أوكرانيا الدفاع عن حقوق جميع الأقليات الدينية والعرقية، ولا سيما تتار القرم الذين أثبتوا وفاءهم خلال هذه الأزمة». وكمُمارس جيد للعبة التوازن، فقد امتنع عن انتقاد روسيا علانية، ولم ينضم إلى العقوبات الغربية ضد موسكو.

لا يزال تتار القرم، هذا الشعب ذو الأصل التركي، والمقيم منذ قرون في شبه جزيرة القرم، والذين تمّ ترحيلهم إلى سيبيريا وآسيا الوسطى من قبل القوة الستالينية عام 1944، يلعبون دوراً رئيسياً في العلاقة بين البلدين. في نهاية فبراير/ شباط 2014، عندما حاصر جنود روس من دون شارات المباني الإدارية وقواعد الجيش الأوكراني في شبه جزيرة القرم، سرعان ما صار الـ250 ألفاً من تتار القرم المعارضة الأكثر صخباً والأكثر تنظيماً ضد الضمّ. وهو الموقف الذي سيدفع ثمنه جزء منهم بالنفي إلى أوكرانيا القارية، بينما يتعرض من بقي هناك لضغوط مستمرة من طرف السلطات الروسية. لكن معارضتهم للضمّ عزّزت في الوقت ذاته سمعتهم بشكل كبير، من خلال صوت مؤثر في كييف مسموع جداً لدى الممثليات الدبلوماسية الغربية. كما أن العلاقات التاريخية والثقافية التي تربط هذه الأقلية المسلمة بتركيا تجعل منها أيضاً «لوبي» قوياً لأنقرة.

«بالنسبة لتتار القرم، تُعتبر تركيا جارة قريبة، لها جالية ضخمة، وهي تدعم دائماً استقلالنا وسلامتنا الإقليمية». هكذا يقول رستم أميروف، أحد الممثلين الرئيسيين للتتار في البلاد. رجل الأعمال هذا، والذي أصبح العام الماضي عضواً في حزب «غولوس» الإصلاحي، التقى أردوغان شخصياً في فبراير 2020. وهو لا يتردد في القول بأن «هذه المسألة وجودية بالنسبة لنا، لأن تركيا ساعدتنا دائماً، حتى عندما لم تفعل دولتنا ذلك». ولا تشكل العلاقات الودية التي تواصل تركيا الحفاظ عليها مع موسكو مشكلة بالنسبة لرستم أميروف، الذي يرى في أنقرة وسيطاً محتملاً بين أوكرانيا وروسيا: سمحت عملية دبلوماسية كبيرة لأردوغان، عام 2018، بالحصول على إطلاق سراح اثنين من زعماء التتار كانت قد سجنتهما روسيا في أعقاب ضمّ شبه جزيرة القرم.

على النقيض من ذلك، اتخذت الطائرات من دون طيار صبغة الإسمنت الممسك لعلاقة ترتكز اليوم إلى حد كبير على المجال الصناعي - العسكري: اتفق البلدان خلال زيارة الرئيس الأوكراني إلى إسطنبول على إنشاء شركة مشتركة لتصنيع جزء من نماذج «بيرقدار تي بي 2» في أوكرانيا. كما يتعاون الجانبان في تصنيع الطائرة الثقيلة من دون طيار «بيرقدار آقنجي»، المزودة بمحركات من إنتاج شركة الطيران الأوكرانية «موتور سيتش».

يد مساعدة من بطريركيّة القسطنطينية

كما أوتي التقارب بين تركيا وأوكرانيا ثماره في مجال غير متوقع: الطائفة الأرثوذكسية. يلاحظ إيليا كوسا في هذا الشأن أنه «لمن المثير للاهتمام أن نرى تركيا تلعب دوراً مهماً في حصول أوكرانيا على كنيسة أرثوذكسية مستقلة». دولة ذات أغلبية أرثوذكسية، لم تكن حتى العام 2019 لأوكرانيا سوى كنيسة واحدة فقط (معترف بها رسمياً من قبل الكنائس الأرثوذكسية الأخرى)، وهي ملحقة بالكنيسة الأرثوذكسية الروسية. لطالما كان هذا الوضع إشكالياً لبعض الأوكرانيين - وهكذا ظهرت «بطريركية كييف» المنشقة مع سقوط الاتحاد السوفييتي، ولكن لم يتم الاعتراف بها من قبل بقية العالم الأرثوذكسي - كما أدت الصحوة الوطنية التي صاحبت ثورة 2014 والصراع في شرق البلاد، إلى تفاقم التوترات.

لكن التحرير جاء من تركيا، بعدما أعلنت بطريركية القسطنطينية المؤثرة جداً، «الأولى بين أقرانها» في الأرثوذكسية، عن نيتها تسليم «مرسوم استقلالية» لكنيسة أرثوذكسية جديدة في أوكرانيا، أي الاستقلال الكنسي. وأثار ذلك غضباً شديداً في موسكو، حيث أنهى هذا القرار أكثر من أربعة قرون من هيمنة الكنيسة الروسية في البلاد.

مطاردة معارضي أردوغان

هكذا في غضون خمس سنوات فقط، أصبحت تركيا وأحدة من أفضل أصدقاء أوكرانيا. لكن بأي ثمن؟

«كييف لا تريد صراعاً مع تركيا». هكذا يقول يونس أردوغدو، صحافي تركي متعاطف مع الداعية فتح الله غولن، المنفي في أوكرانيا منذ ما يقرب من 15 عاماً. يشير يونس أردوغدو إلى أحد جوانب التعاون بين البلدين، والذي لا تفضل كييف التحدث عنه كثيراً: مطاردة معارضي الرئيس أردوغان. في يوليو/ تموز 2018، تمّ اختطاف اثنين منهم، متهمين من قبل السلطات التركية بصلاتهم بتنظيم فتح الله غولن، وتم تحويلهما إلى إسطنبول.

اكتملت حلقة جديدة في سبتمبر/ أيلول الماضي، بالكاد بعد شهر من زيارة الدولة التي قام بها فولوديمير زيلينسكي إلى تركيا: تمّ القبض على عيسى أوزر، الذي تتهمه أنقرة بأنه عضو في حزب العمال الكردستاني، في بلدة أوديسا الساحلية، وتم تقديمه بعد أيام قليلة أمام كاميرات التلفزيون التركي في إسطنبول. وهذا الأمر في حدّ ذاته ليس سابقة: منذ ما يقرب من ثلاث سنوات، كثّفت الاستخبارات التركية عمليات الاختطاف في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في الدول الغربية. لكن تلك التي تحدث في أوكرانيا تتم في العلن تقريباً، بموافقة، إن لم تكن بتعاون، أجهزة الأمن المحلية.

في العام 2018، بعد القبض على اثنين من المعارضين الأتراك في أوكرانيا، أعرب المتحدث باسم أردوغان عن «امتنانه» للسلطات الأوكرانية. ويبدو الإحراج أكثر وضوحاً من جانب كييف، التي ترفض تأكيد - دون أن تنكر - تورط أجهزتها الأمنية. لم ترد الرئاسة الأوكرانية ولا جهاز الأمن الأوكراني على سلسلة من الأسئلة من «أوريان 21» حول دور أوكرانيا في اعتقال عيسى أوزر.

عند لقائه بالرؤساء الأوكرانيين، سواء كان بترو بوروشنكو في 2018 أو فولوديمير زيلينسكي بعد عام ونصف العام، كان أردوغان يذكر علناً بأهمية «الإزالة التامة لوجود فيتو (منظمة فتح الله الإرهابية) في أوكرانيا». وعندما ردّ رئيس أوكرانيا في فبراير، كان ذلك في شكل المطيع تقريباً: «في ما يتعلق بهذه المنظمات... لقد تلقيت اليوم ملفات وحقائق مفصلة من الرئيس أردوغان، وكذلك أسماء. لقد قمت بنقل كل هذه المعلومات إلى مدير أس بي يو (جهاز الأمن الأوكراني)، الذي عليه أن يتولى أمرها». «لديهم قائمة بأسماء أشخاص، ومن حين لآخر يقدمون واحداً لتركيا حتى يتمكنوا من مواصلة العمل معهم». هذا ما يعتقده يونس أردوغدو، والذي يخشى أن يكون ضمن هذه القائمة. من الصعب على كييف، الموجودة تحت ضغط مستمر من روسيا، عدم الاستجابة للقوة الأخرى في البحر الأسود. «هل من الممكن أن نقرر أي شيء من دون تركيا في منطقتنا؟»، هكذا تظاهر الرئيس الأوكراني بالتساؤل في مقابلة نشرت الشهر الماضي. «بالطبع لا».

يُنشر بالتعاون مع «أوريان 21»
https://orientxxi.info/ar

استقلال الكنيسة الأرثوذكسية عن موسكو

من الصعب تصور حصول تطور دعم الكنيسة الأرثوذكسية التركية لأوكرانيا، من دون موافقة الرئيس التركي رجب طيب أدروغان على الأقل. ففي ديسمبر/كانون الأول من العام 2018، شكر الرئيس الأوكراني آنذاك، بترو بوروشينكو (الصورة)، نظيره التركي بصفة متواضعة لـ«عدم التدخل في عملية الاستقلال»، بعدما أعلنت بطريركية القسطنطينية نيتها تسليم «مرسوم استقلالية» لكنيسة أرثوذكسية جديدة في أوكرانيا.

احتكاكات تتار القرم وعقدة المساكن

لا يخلو دعم أنقرة لتتار القرم من الاحتكاكات. منذ ما يقرب من 4 سنوات، تحاول طائفة التتار التوصل إلى اتفاق مع السلطات الأوكرانية بشأن بناء شقق للتتار الذين أجبروا على مغادرة شبه جزيرة القرم. وقد وعدت تركيا بتمويل كامل لبناء ألف منزل، لكن التتار والحكومة لم يتفقا على العدد الدقيق للمساكن. هذا الموضوع عاد إلى طاولة المفاوضات أخيراً، لكن لا يبدو أنه في طريقه إلى الحل.

ظروف التعاون العسكري بعد 2015

جاء التعاون العسكري بين تركيا وأوكرانيا في وقت لاحق على زيارة رجب طيب أردوغان لكييف في 2015، وحصل ذلك في أعقاب الأزمة الدبلوماسية التي نجمت عن حادثة إسقاط مقاتلة روسية من طرف تركيا في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015. خمسة أشهر بعد ذلك، رست فرقاطتان تركيتان في ميناء أوديسا الأوكراني، قبل التوقيع في شهر مايو/ أيار من العام ذاته على أول اتفاقية للتعاون العسكري.